ثورات الربيع العربي وإهانة رموز الدول
دراسة سوسيولوجية مقارنة لحالتي ليبيا واليمن

د. هاني محمد إبراهيم عزب(*)

مستخلص:

شهد العالم العربي في بداية العقد الثاني من القرن الحالي موجة ثورات أطلق عليها ثورات الربيع العربي، وكان المشهد السياسي في كل الدول التي اجتاحتها تلك الثورات تقريبا متماثل من حيث وجود فئة تسمى" نشطاء سياسيين" تتصدر المشهد وتقوم بتحريك جموع الشعب بشكل احتجاجات متصاعدة تتخذ من التهكم والسخرية من رموز وقيادات الدولة منهجا إلى أن ينتهى الأمر بهروب الرئيس أو مقتله بشكل مهين، إلى أن تحطمت تلك الموجة على صخور الدولة المصرية والجيش المصري وقياداته التي استطاعت أن تقرأ المشهد جيدا وتتعامل معه بشكل واعٍ إلى أن عبرت بالدولة المصرية لبر الأمان.

وقد تناولت غالبية الدراسات ثورات الربيع العربى من حيث أسبابها وتأثيراتها المجتمعية دون التطرق لتكتيكاتها وأسلوب عملها الذي مارسته بالدول العربية، وتحديدا ما هو المدلول الاجتماعي والسياسي للمشهد الذي تكرر في أكثر من دولة التي اجتاحتها ثورات الربيع العربي وهو مقتل الرئيس بشكل مهين مثل مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس اليمنى على عبدالله صالح، ومن ثم فقد وجد الباحث أنه من الجدير دراسة المدلول السوسيولوجى للعلاقة بين ثورات الربيع العربي كمتغير مستقل ومقتل وإهانة رموز الدول التي اجتاحتها كمتغير تابع، من خلال تحليل محتوى لمشهد مقتل الرئيس معمر القذافي والرئيس على عبدالله صالح فى إطار علم اجتماع الصورة.

حيث يستند البحث إلى مقولات نظريات الحرب بالوكالة والتبعية واللامعيارية الاجتماعية والسياسية.

وفى خاتمة البحث انتهى الباحث لمقولات نظرية تحت مسمى "نظرية الفوضى البناءة" التي توضح المراحل الأساسية التى تمر بها الأنظمة السياسية، وكذلك طرق الانتقال الإيجابية بين الأنظمة السياسية المتعاقبة داخل المجتمع التى تحافظ على توازن المجتمع واستقراره.

الكلمات المفتاحية: الفوضى البناءة – ثورات الربيع العربي – إهانة رموز الدولة

(*) مدرس علم الاجتماع– المعهد العالي للخدمة الاجتماعية – الشرقية.

The Arab Spring revolutions and insulting the symbols of states A comparative sociological study of the cases of Libya and Yemen

Abstract:

At the beginning of the second decade of the current century, the Arab world witnessed a wave of revolutions called the Arab Spring revolutions, and the political scene in all the countries that were ravaged by those revolutions was almost the same in terms of the presence of a group called "political activists" at the forefront of the scene and mobilizing the masses of the people in the form of escalating protests that take the form of Sarcasm and mockery of the symbols and leaders of the state is a method until the matter ends with the president fleeing or being killed in a humiliating manner, until that wave crashed on the rocks of the Egyptian state and the Egyptian army and its leaders, who were able to read the scene well and deal with it consciously until it crossed the Egyptian state to safety.

And that the majority of studies have dealt with the Arab Spring revolutions in terms of their causes and societal effects without addressing their tactics and method of work that they practiced in the Arab countries, specifically what is the social and political significance of the scene that was repeated in more than one country that was swept by the Arab Spring revolutions, which is the killing of the president in a humiliating way, such as the killing of Libyan President Muammar Gaddafi and the Yemeni President Ali Abdullah Saleh, and then the researcher found that it is worth studying the sociological significance of the relationship between the Arab Spring revolutions as an independent variable and the killing and insulting of the symbols of the countries that invaded them as a dependent variable through a content analysis of the scene of the killing of President Muammar Gaddafi and President Ali Abdullah Saleh in the context of sociology Image.

Where the research is based on the arguments of the theories of war by proxy, dependency, and social and political non-normality.

At the conclusion of the research, the researcher concluded with theoretical arguments under the name of "the theory of constructive chaos", which explain the basic stages that political systems go through, as well as ways of positive transition between successive political systems within society that maintain the balance and stability of society.

Keywords: constructive chaos - Arab Spring revolutions - insulting state symbols

ثانيا: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التعرف على المدلول السوسيولوجي لمشهد مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس اليمنى على عبدالله صالح، بعد أن لاحظ الباحث أن مشهد مقتلهما قد تشابه من حيث قتلهما بشكل مهين في الشارع، في إطار موجات ثورات الربيع العربي على يد جماعات غوغائية أطلق عليهم ثوار تم توفير غطاء إعلامي وسياسي وعسكري ومالي لهم من الدول الغربية ومعاونيهم في الشرق الأوسط مثل تركيا وقطر.

وباعتبار أن ثورات الربيع العربي كانت بمثابة حرب بالوكالة وإحدى الآليات لتفتيت وتمزيق الدول العربية للسيطرة عليها وعلى مقدراتها وإعادة إنتاج علاقة تبعيتها للدول الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال خلق حالة من اللامعيارية الاجتماعية والسياسية ليموج المجتمع في حالة من الفوضى العارمة والجريمة والتناحر بين فئاته، وعدم تسمية الأمور بمسمياتها الحقيقية مثل وصم جريمة مقتل الرئيس الليبى معمر القذافى والرئيس اليمنى على عبدالله صالح والتنكيل بجثتيهما بأنها فعل ثورى مشروع.

ثالثا: أهمية البحث:

أ- الأهمية العلمية:

يتطرق البحث لموضوع ذو اهتمام أساس في التراث السوسيولوجي عامة، وعلم الاجتماع السياسي خاصة، وذلك بدراسة المدلول السوسيولوجي بين ثورات الربيع العربي وبين مشهدي مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس اليمنى على عبدالله صالح بهذا الشكل المهين وعدم الاكتفاء بتنحيتهما باعتبار أنهما قادة ورموز سياسية، وعلاقة ذلك بموجات الفوضى والقتال التي اجتاحت بلدانهما بعد مقتلهما بهذا الشكل المهين، من واقع ما ورد في النظريات والدراسات والبحوث السابقة، وكتابات العلماء والمتخصصين ذات الصلة بالموضوع، الأمر الذي يؤدى إلى تعميق فهمنا لبعض جوانب ذلك الموضوع، ويسهم ولو بقدر محدود في التراث السوسيولوجي.

ب- الأهمية المجتمعية:

من خلال استثمار ما يتوصل إليه الباحث من نتائج في صياغة مجموعة من التوصيات، التي قد تفيد في تحقيق فهم أفضل لموضوع البحث في المجتمع، وهو ما يفيد في تطوير رؤية أفضل لعمليات تطوير وتنمية النظام السياسي في مجتمعنا، مما يعود على المجتمع بالتقدم والرقى،وتوعية الشعوب والدول العربية بما يدبر بشأنهم فى الدول الإمبريالية.

رابعا: أهداف البحث:

يركز البحث على هدف أساس هو: الكشف عن المدلول السوسيولوجي للعلاقة بين ثورات الربيع العربي كمتغير مستقل ومشهدي مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس اليمنى على عبدالله صالح بهذا الشكل المهين باعتبار أنهما أكبر الرموز السياسية فى بلدانهما، كمتغير تابع وعلاقة ذلك بموجات الفوضى والقتال التي اجتاحت بلدانهما بعد مقتلهما، ولتحقيق الهدف العام فقد انبثقت عنه أهداف فرعية هي:

١- الكشف عن المدلول السوسيولوجى الخاص بمشهد مقتل الرئيس الليبى معمر القذافى.

٢- الكشف عن المدلول السوسيولوجى الخاص بمشهد مقتل الرئيس اليمنى على عبدالله صالح.

٣- الكشف عن المدلول السوسيولوجى الخاص بتشابه مشهدى مقتل الرئيس معمر القذافى والرئيس اليمنى على عبدالله صالح.

خامسا: تساؤلات البحث:-

يركز البحث على الإجابة على تساؤل أساس هو: ما هو المدلول السوسيولوجي للعلاقة بين ثورات الربيع العربي كمتغير مستقل ومشهدي مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس اليمنى على عبدالله صالح بهذا الشكل المهين باعتبار أنهما أكبر الرموز السياسية فى بلدانهما كمتغير تابع، وعلاقة ذلك بموجات الفوضى والقتال التي اجتاحت بلدانهما بعد مقتلهما؟ وفى سبيل الإجابة عن هذا التساؤل الرئيس فقد انبثقت عنه عدة تساؤلات فرعية هي:

١- ما هو المدلول السوسيولوجى الخاص بمشهد مقتل الرئيس الليبى معمر القذافى؟

٢- ما هو المدلول السوسيولوجى الخاص بمشهد مقتل الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ؟

٣- ما هو المدلول السوسيولوجى الخاص بتشابه مشهدى مقتل الرئيس معمر القذافى والرئيس اليمنى على عبدالله صالح ؟

سادسا: مفاهيم البحث:-

أ: مفهوم ثورات الربيع العربي:

بادئ ذي بدء يوجد لمفهوم الثورة عدد كبير من التعريفات، وقد اختلفت هذه التعريفات فيما بينها من حيث محاور التركيز والانطلاق، فهناك من جعل استخدام العنف مكونا أساسيا من مكونات الثورة، وآخرون ركزوا على نتائج العمل الثوري ودرجة ومستوى التغيير المتحقق داخل

المجتمع، ولتحقيق الهدف من دراسة هذه المفاهيم (الثورة – الربيع العربي)، **(صالح، جبران ٢٠١٧م، ص ص٣٠٥-٣٠٧) (Coady, David 2006, pp.12-14)**

ومصطلح الثورة وفق الأدبيات السياسية والاجتماعية، أنها حركة سياسية يحاول القائمون بها (الشعب ومن معه من أدوات مثل الجيش أو الأحزاب السياسية أو غيرهم)، الخروج على وضع سياسي قائم يرون فيه ظلم واستبداد وقمع لحرياتهم؛ وذلك بهدف تغيير هذا الوضع سواء كان التغيير كلي أو جزئي.

ومفهوم الثورة بما له من جوانب عدة يتأثر سلبا وإيجابا بناء على التراث الثقافي لصاحب التوصيف أو التعريف وهو ما يمكن تسميته بالمرجعيات الفكرية لمن يتولى مهمة تقديم تعريف لحركة من الحركات بأن يطلق عليها لفظ ثورة أو أنها ليست ثورة.

"ولهذا كان مصطلح الثورة مانع بين الطرفين، وغير محدد، فـ(مونتسكيو) أعلن أن الطغيان هو النظام الطبيعي في الثورات، ويصفها (سوروكين) شذوذا وانحرافا، ويراها (جوستاف لوبون) بأنها جهد ضائع، والثورة عند (الماركسيين) مجرد إعادة التوازن المفقود بين علاقات الإنتاج من ناحية وبين أدوات الإنتاج من ناحية أخرى، واعتبر البعض أن الثورة هي التغيير المفاجئ في النظام الاجتماعي والسياسي والمؤسسي القائم، وهناك من يركز على عامل السرعة في التغيير وبذلك تكون الثورة تغييرًا مفاجئًا وسريع ومهما في النظام الاجتماعي والأخلاقي" **(بركات، نظام ٢٠١٣، ص ص٨٢-٨٥) (مطلق، سمر ٢٠١٩م، ص ص١٦-١٨).**

ويبدو في التعريف السابق للثورة "أنه غالبا ما يستخدم هذا المصطلح دون التأكد من المدلول الصحيح والدقيق له، إذ غالبا ما يستعمل لوصف انقلاب عسكري، أو انتفاضة شعبية مؤقتة تودي إلى تغيير سطحي وجزئي في النظام السائد، بينما المعنى الدقيق للثورة هو أنها تقود إلى تغييرات جذرية في معطيات الواقع السياسي الاجتماعي والاقتصادي بشكل عميق وعلى المدى الطويل ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي لذلك المجتمع، وعليه، لا ينبغي إرجاع الخطاب إلى مرجعيته البعيدة، بل يجب معالجته في إطار اللحظة، فالتسارع المفاجئ في التاريخ ليس ناتجا من قطيعة ولا حتى لظهور مفاجئ لمطالب الحرية **(خليدة، خلاصي ٢٠١٤، ص ص٢٢٣-٢٢٥).**

وقد تعددت التعريفات الاصطلاحية للثورة، ويعرف كرين برنتون الثورة في كتابه "تشريح الثورة" بقوله: "إنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي

آخر، وعرفها "هاري غيكشتاين" في مقدمته عن الحرب الداخلية بأنها: "محاولات التغيير بالعنف أو التهديد باستخدامه ضد سياسات في الحكم أو ضد حكام أو ضد منظمة"، ويرى "بيتر أمان" أن الثورة هي "انكسار مؤقت أو طويل الأمد لاحتكار الدولة للسلطة يكون مصحوبا بانخفاض الطاعة"، أما "يوري كرازين" فينظر لها بمنظار الأدبيات الماركسية في تحليل التطور الاجتماعي ويقول "إن معنى الثورة الاجتماعية ووظيفتها لا يمكن فهمها إلا حينما ننظر إلى تاريخ المجتمع على حقيقته كسلسلة متصلة من التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية، والثورة شكل من أشكال الانتقال من تشكيل إلى آخر، كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي البالي إلى تشكيل أكثر تقدما، تكون الخاصية المميزة السائدة له ومضمونه السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية **(قادري، سمية ٢٠١١م، ورقة بحثية) -(Cozby, Paul C.2003, pp.20 22)**

كذلك تعرف الثورة على أنها: "حركة سياسية يحاول من خلالها الشعب أو أدواته الجيش أو الأحزاب السياسية.. الخروج على الوضع السياسي الراهن بهدف تغييره، ويحركه الغضب وعدم الرضا والتطلع نحو الأفضل، أو هي الفعل الذي يُحدث تغييراً شاملاً وجذريا في المجتمع، على مستوى الحكم والفلسفة الفكرية وبؤسس لبناء مؤسسي وسياسي واقتصادي واجتماعي جديد يستجيب إلى الأهداف التي من أجلها قام الشعب بثورته **(عليوي، خالد ٢٠١٣م، ص ص١-٣) .(Douglas, Karen M. 2017, pp.8-12)**

والثورة بهذا المفهوم تسير وفق الرؤية السياسية التي مفادها أنها مجموعة من التغييرات السياسية التي غالبا ما تجرى بصورة دراماتيكية معقدة دائماً، وفيها تصبح الحكومة المركزية غير قادرة على التحكم في مجريات الأمور في الدولة حتى أنها لا تستطيع فرض قوانينها على المواطنين في الأحداث الجارية. علاوة على أن تلك الحالة لا شك سوف تولد الصراع بين عدد من الفصائل والمجموعات بما فيها الحكومة القائمة للاستيلاء على السلطة المركزية، وهذا الصراع على السلطة يمكن أن يتحول إلى حرب أهلية كما في نماذج عديدة في سوريا واليمن وليبيا من دول الربيع العربي.

وكذلك فإن هذه التغيرات السياسية في الغالب ما تؤدي إلى انقلابات سريعة أو حروب عصابات مستمرة وتحاول كل مجموعة إنشاء بنى سياسية واقتصادية، غالبا ما تسعى من خلالها لتحل محل البنى التي كانت قائمة وفق النظام السابق.

وهناك من يعرف الثورة على أنها: "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع التي تعمل على تحويل المجتمع – ظاهريا وجوهريا، من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة **(بونعمان، سلمان ٢٠١٢م، ص ١٠)**.

ومفاد هذا التعريف أن الثورة لابد وأن تكون لها نتاج واحد وهو التغيير الجذري في بنية الدولة بكافة مؤسساتها وأجهزتها وعلى كافة المستويات، بحيث يتم التغيير بشكل قاطع في الشكل والمضمون معاً، وهذا التغير ينتج عنه شكل جديد لتلك المؤسسات والأجهزة من حيث الأداء والكفاءة وكيفية إدارة البلاد وغير ذلك، بما يحقق أهداف وقيم ومبادئ الثورة الأساسية والتي قامت من أجل هذا التغيير.

ولعل الواقع العملي المحيط بنا في الوطن العربي الكبير يؤدي نفس المعنى، حيث إن الثورات التي شهدتها الدول العربية ولاسيما تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا من شأنها في الأغلب إحداث هذا الأمر، لكن ذلك لا يكون في المستقبل القريب، بل إنه يحتاج إلى سنوات طويلة من العمل على ترسيخ مفاهيم ومضامين الثورة، ومع ما يمكن أن يواجهه الثوار من تصدي من أجهزة النظم القائمة وقت حدوث الثورة، إذ لابد من دوافع حدوث العنف، فالثورة إما أن تكون عنيفة دموية كما هو الحال في الثورة الليبية، أو تكون سلمية كما هو الحال في الثورة المصرية، ورغم حدوث كثير من الحالات المعاكسة، إلا أن الطابع العام عنها هو كونها ثورة سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية، أو أنها عملية حركية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر.

وهناك من يعرف التغيير الثوري بأنه: "تغيير مفاجئ وسريع وعنيف نسبيا للقانون الرسمي الباني للجماعة أو المؤسسات ولنظام القيم التي تمثلها حيث ميز بين ثورة سياسية وثورة اقتصادية، وثورة شاملة، ولابد أن نعلم أن لكل ثورة خصوصيتها فليس ثمة تشابه أو تطابق بين ثورتين **(محمد، صلاح الدين ٢٠١٧م، ص ١٥٣)**.

مفاد التعريف السابق أن الثورة غير متشابهة فكل دولة بما لها من خصوصيات كبيرة تعكس صورة هذه الخصوصيات على ثوراتها، غير أنها جميعها تشترك في جملة من الأمور أهمها: السعي للتخلص من نظام الحكم البالي وقوانينه ودساتيره وغير ذلك من لوائح ونظم، والإتيان بما

هو جديد يهدف إلى تحقيق أهداف الثورة ولاسيما في مجال الحريات وتوفير الحياة الكريمة للشعوب.

كذلك يمكن القول بأن الثورة هي: "قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة" **(زكي، خالد ٢٠١٥م، ص٨)**، فالثورة وفي ما هو متعارف عليه لابد لها من قيادات، هذه القيادات تتمثل في الأغلب الأعم في النخب المجتمعية والتي تتكون من مثقفين وسياسيين ورجال أعمال ورجال اقتصاد وغيرهم.

وفي ضوء ما سبق فإن البحث يخلص لتعريف إجرائي لثورات الربيع العربي بأنها: (حركات احتجاجية قادتها جماعات نفذت أجندات للدول الغربية الإمبريالية، مستغلة سوء الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبعض الأنظمة العربية الحاكمة والتي أدت لحالة من السخط الشعبي، والتي استغلتها تلك الجماعات وعملت على تأجيجها وتحويلها لموجات عنف تؤدي للتخلص من أكبر رمز للدولة بشكل مهين لتقسيم الدول العربية وتفتيتها لتعيد إنتاج علاقة تبعيتها للدول الغربية الإمبريالية).

ب : مفهوم رئيس الدولة:

يُعرف رئيس الدولة بأنه الشخص الذي يتواجد في أعلى هرم السلطة داخل الدولة، حيث يكون ممثلاً للدولة أمام المجتمع الدولي، فضلا عن كونه يرأس جميع السلطات داخل الدولة، فرئيس الدولة هو رمز للسلطة العامة لدولته، فهو الذي يمثلها باعتبارها وحدة سياسية في الداخل والخارج وتثبت لرئيس الدولة هذه الصفة في التمثيل أياً كان نظام الدول السياسي، وبغض النظر عن السلطات المخولة له بمقتضى دستور الدولة وقوانينها.

وقد اكتفت الدساتير المختلفة بذكر شروط تولي رئاسة الدولة وإجراءات ذلك، فضلاً عن اختصاصات رئيس الدولة والمهام الموكولة إليه.

وفي تعريف رئيس الدولة يذهب رأي إلى أن كل دولة في حاجة إلى رئيس يُعد ممثلها الأعلى ورمز وحدتها وسيادتها، ولرئيس الدولة في هذا المجال مكانة عليا، فهو الذي يسهر على تسيير شئونها الدولية الخارجية، وإن كانت سلطاته تختلف حسب طبيعة كل نظام دستوري، فضلاً عن كونه ينظم شئون البلاد الداخلية ويشرف على الوزراء في عملهم، وأيضا يُتابع تنفيذ

الخطة العامة للدولة والتي يكون غالبا قد شارك في وضعها **(أبو الوفا، أحمد ١٩٩٨م، ص ص٤١٨-٤٢٠)**.

وكما أن رئيس الدولة هو الهيئة الداخلية العليا التي تتمتع بالسلطة، فإنه على المستوى الدولي أيضاً يعد رئيس الدولة هو ممثل لها، فهو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، ويلعب في معظم الدول دورا مهمًّا في ممارسة العلاقات الخارجية، وتقوم الدساتير المختلفة بتحديد السلطة التي يتمتع بها، فعادة ما يتمتع رئيس الدولة باختصاصات مهمة في السياسة الخارجية سواء مارسها بنفسه، أو مارسها بواسطة وزراء مسئولين كما هو الحال في الحكومات البرلمانية، وطبقاً لقواعد القانون الدولي يقوم رئيس الدولة بدور رئيس في التفاوض باسم دولته، وفي عقد المعاهدات والتصديق عليها وفي إعلان الحرب وهي الصور الثلاث لعلاقات الدول الخارجية، وعلى هذا فرئيس الدولة هو أعلى سلطة تنفيذية داخل الدولة بالنسبة للنظام الرئاسي وقد يشاركه ذلك الأمر مجلس الوزراء في الأنظمة شبه الرئاسية أو يقل دوره في الأنظمة البرلمانية، ولتوضيح ذلك سنتناول نقطتين في ذلك الشأن **(سلطان، حامد وآخرون ١٩٨٧م، ص ص١٤٤-١٤٦)**. **(حنفي، حسين ٢٠٠٦م، ص ص١٣-١٥) (العناني، إبراهيم ٢٠٠٥م، ص ص٤٢٨-٤٣١)**.

- رئيس الدولة هو الحاكم:

رئيس الدولة هو الحاكم أيا كانت التسمية التي تطلق عليه داخل دولته، فلكل دولة حرة في اختيار لقب رئيسها، والذي قد يختلف من دولة لأخرى، فقد يلقب رئيس الدولة بلقب الملك كما في المملكة العربية السعودية والأردن والمغرب والبحرين، وقد يتخذ لقب قيصر كما في روسيا عام ١٧٢١م، حيث اتخذ بطرس الأكبر لقب قيصر ثم لقب بالإمبراطور، وقد يلقب بالأمير كما في الكويت، أو يلقب بالسلطان كما في سلطنة عمان؛ وذلك إذا ما كان الحكم بالوراثة، أما إذا كان الحكم قائما على أساس الانتخابات، فإن رئيس الدولة يطلق عليه رئيس الجمهورية، كما في مصر والجزائر وفرنسا.

وإن الطريقة التي من خلالها يصل رئيس الدولة إلى منصب الرئاسة هي المعيار الأساس أو ربما الوحيد في تقسيم الحكومات أو الأنظمة إلى ملكية أو جمهورية، حيث إنه في النظام الملكي يتولى رئيس الدولة المنصب بطريقة الوراثة؛ وذلك وفقاً لقواعد محددة تحصر المنصب في أسرة معينة أو في ذرية الحاكم، حيث تكون هناك عائلة معينة لها الحق في تولي رئاسة الدولة، وتنظم

نصوص الدساتير المختلفة الأشخاص الأحق بالرئاسة في الأسرة الحاكمة، وفقا لقواعد معينة تختلف من دستور إلى آخر، ففي هذا النوع يستمد رئيس الدولة الحكم عن طريق الوراثة، ويسمى هذا الرئيس بالملك أو السلطان أو الأمير أو القيصر أو الدوق، ويعد رئيس الدولة في الحكومات الملكية في نفس الوقت الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية.

ومن الحقائق المهمة التي لابد أن نقرها ضرورة وجود شخص طبيعي تكون له السلطة الأعلى داخل الدولة يمثلها خارجياً، فمنذ القدم كانت فكرة تركيز السلطة سائدة في مختلف الأنظمة القديمة، وقد كانت السلطة حقا شخصيا للحاكم اكتسبها بفضل ما يمتاز به من صفات أو مواهب.

فكانت السلطة تتركز في شخص الحاكم وحده، يمارسها بصورة مطلقة، إلا أن هذه الفكرة طرأ عليها التغيير بعد ظهور مبدأ الفصل بين السلطات.

إلا أن ذلك لا يحول دون وجود سلطة سياسية في الدولة، ففكرة السلطة توجد في كل مجتمع إنساني، ففي الأسرة توجد سلطة الأب، وفي النقابة توجد سلطة مجلس النقابة، وفي الشركة توجد سلطة مجلس إدارتها. وكذلك الدولة لابد لها من رئيس يمثلها ويعبر عن وحدتها وقد نصت جميع النصوص الشرعية والوضعية على ذلك كما يلي: **(ناصر، محمد ٢٠٢١م، ص ص٢٢-٢٥) (أحمد، عبد المنعم، ٢٠٠١م، ص ص١٦٠-١٦٤).**

- في القانون الوضعي:

تقتضي مختلف النظم السياسية التي تسود الدول جميعا، بأن يكون لكل دولة رئيس؛ وذلك تأمينا للنظام وضمانا لحسن سير الأمور فيها، ووجود الرئيس تقليد درج عليه الإنسان منذ بداية الأرض، فكان للعائلة منذ نشأتها رئيس القبيلة، ولما ظهرت الدولة في شكلها الحديث ظل الاعتقاد بأن هذا التقليد سوف يستمر مادامت الأوضاع الحاضرة للدولة قائمة.

وجود رئيس الدولة هو أمر ضروري لأنه همزة الوصل بين السلطات المختلفة داخل الدولة، فضلا عن تحقيق التوازن بين هذه السلطات، فمن خلال قدراته وتجاربه يمكن توجيه السلطات الحاكمة بإبداء النصح والتوفيق بينهم في حالة حدوث خلاف، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى صلاح البلاد.

إن الله عز وجل خلق الإنسان وهو أعلم به وبما يصلحه، والإنسان مدني بطبعه، والاجتماع الإنساني ضرورة لحياة الإنسان، وإذا تم اجتماع البشر بعضهم إلى بعض تم عمران العالم بهم، فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم من العدوان والظلم، فيكون ذلك الوازع واحدا منهم، ويكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة، حتى لا يصل أحد إلى غيره، وهذا هو معنى الحاكم.

منع الفوضى، فليس من المتصور أن يترك الأفراد في المجتمع يتصرفون كما يشاءون أو يفعلوا ما يحلو لهم، فتلك هي الفوضى بعينها، وفي حقيقة الأمر فإن الأفراد لا يقدرون وحدهم على تنظيم السلوك داخل المجتمع في أقل الأمور، حتى السير في الشوارع بحاجة للتدخل من السلطة لتنظيمه ووضع عقوبات لمن يخالف ذلك، وبالتالي فإن وجود السلطة السياسية هي التي تهيمن على تنظيم الحياة وضبط السلوك في داخل المجتمع من خلال النصوص، القانونية التي تتضمن الجزاء على مخالفتها.

فضلا عن أن وجود رئيس للدولة ممثل للسلطة، يعني ذلك قيام مسئوليته السياسية، وهذه المسئولية خير ضمان ضد الفوضى، وهو ما يحول دون حدوث فوضى.

- في الفقه الإسلامي (وجوب الخلافة):

في ضوء المبادئ والأصول القائم عليها التشريع الإسلامي ضرورة وجود رئيس الدولة (الخليفة)، فذهب فقيه إلى القول بأنه يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصالحهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ولابد لهم عند الاجتماع إلى رأس.

فقد ذهب جمهور الفقهاء المسلمين من أهل السنة وغالبية المعتزلة والخوارج والشيعة على وجوب وجود الخلافة (رئيس الدولة) وبرر أهل السنة رأيهم بوجوب الخلافة (بالإجماع) الذي عليه الأمة والمعتزلة سندهم إلى العقل، فرغم اختلاف سندهم في ذلك إلا أنهم اجتمعوا على وجوب الخلافة.

في ضوء ما سبق فإن البحث يخلص لمفهوم إجرائي لمفهوم رئيس الدولة بأنه(الشخص الذي يتولى أعلى هرم السلطة في الدولة، ويكون رمزاً لوحدتها المرجعية التي تحافظ على تماسك

الدولة في حالة حدوث خلافات بين سلطاتها وفئاتها، ويمثل دولته أمام الدول الأخرى في المحافل الدولية).

سابعا: الدراسات السابقة(أدبيات البحث):-

أ – توجد العديد من الأدبيات التي تناولت الثورات وقيادة الدول من حيث أسبابها ونتائجها ومفهومهما وأهميتهما داخل النظم السياسية والمجتمعات على سبيل المثال:-

– دراسة (ناصر، محمد ٢٠٢١م) التي تناولت المسئولية السياسية لرئيس الدولة في الأنظمة السياسية المقارنة" فرنسا – جمهورية مصر العربية – الكويت"، حيث توصلت الدراسة إلى أن وجود الرئيس تقليد درج عليه الإنسان؛ وذلك تأمينا للنظام وضمانا لحسن سير الأمور في الدولة.

– دراسة(مطلق، سمر ٢٠١٩م)التي تناولت الآثار السياسية والاجتماعية الناجمة عن ثورات الربيع العربي من خلال دراسة سوسيولوجية مقارنة، حيث انتهت الدراسة لنجاح ثورات الربيع العربي في الإطاحة بأنظمة سياسية كانت راسخة ومتعمقة بل ومثلت ضغوطا على أنظمة سياسية أخرى جعلتها مضطرة لتبنى سياسات إصلاحية لتجنب وصول تلك الثورات إليها.

– دراسة (شحاتة، دينا ٢٠١١م) التي تناولت حالة الاختناق السياسي التي شهدتها المنطقة العربية والتي أدت لظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية ذات الصبغات السياسية أو الاجتماعية أو الدينية والتي تبلورت في ثورات الربيع العربي، حيث كانت هناك"محركات مشتركة" للتغيير، وقوى متقاربة، أدت إلى تحريك الانتفاضات الشعبية في المنطقة.

– دراسة (عبدالشافى، عصام ٢٠١٣م) التي تناولت أسباب ونتائج الثورات والانتفاضات الشعبية خلال ثورات الربيع العربي محاولة تقديم توقعات لمساراتها المستقبلية بالمنطقة العربية، ومدى تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على السيناريوهات المحتملة.

– دراسة (مطلق، ثائر ٢٠١٦م) التي تناولت العلاقة بين المتغيرات المستقلة واندلاع الثورات– المتغير التابع – وتحديد الفروق بين الدول العربية بالنسبة لتلك المتغيرات من خلال معالجات إحصائية مثل تحليل الانحدار المتعدد ومعامل ارتباط بيرسون وبرنامج الإحصاء الاجتماعي.

– دراسة:(Human rights council; U.S., 2013) حيث تناولت الدراسة دراسة الأوضاع السورية مع قيام الأحداث السورية وذلك باعتبارها إحدى حلقات ثورات الربيع العربي والتي خلقت واقعًا مجتمعيًّا يموج بالعديد من موجات العنف والتخريب، وقد انتهت إلى أن سيناريو الأحداث السورية هو نفس سيناريو الأحداث في الدول العربية والتي اجتاحتها ثورات الربيع العربي، وأن من توابع هذه الثورات هو انتشار موجات متلاحقة من الجرائم المتنوعة. .

– دراسة(**Chu, Amy Shu – Chung, 2005**) حيث تناولت الدراسة تأثير وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام ومنظومة القيم والاتجاهات لدى المواطنين، حيث إن وسائل الإعلام إما أنها تلتزم بالأساليب المهنية الموضوعية وعندئذ تكون إيجابية، وإما أن وسائل الإعلام لا تلتزم بالأساليب المهنية الموضوعية وعندئذ تكون سلبية، وقد انتهت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام تقوم بدور أساس في المشاركة الاجتماعية بوجه عام والمشاركة السياسية بوجه خاص من حيث توعية المواطنين بأهمية الطرق والوسائل السلمية لتحقيق المشاركة الفعالة.

– دراسة (عبدالكريم، محمد ٢٠١٥م) التي انتهت إلى وجود علاقة جدلية بين سلمية الدولة من ناحية والحراك من ناحية أخرى، وهذه العلاقة كانت بمثابة صمام الأمان ضد أعمال الشغب والعنف والتخريب.

– دراسة (قرنى، رمضان ٢٠١٢م) التي انتهت إلى تلاحم الداخل والخارج المصري بشأن القضايا الإستراتيجية والأهداف القومية، وأن هناك وسائل إعلام اتبعت الأساليب الموضوعية والمهنية السليمة أثناء تغطيتها لأحداث ثورة ٢٥ يناير، والبعض الآخر لم تتبع الأساليب الموضوعية أثناء تغطيتها لأحداث الثورة.

– دراسة (إسماعيل، إبراهيم ٢٠١٨م) التي تناولت تحليل الأبعاد الاجتماعية في المجتمع المصري ما بعد الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب من منظور علم الاجتماع السياسي، في محاولة للوقوف على واقع التحولات الاجتماعية اعتبارا من ٢٥يناير ٢٠١١م وحتى يناير ٢٠١٨م.

– دراسة (محمود، مازن ٢٠١٥م) التي تناولت تأصيلاً للمواقع الجيوسياسية للخليج ومصر، لتحليل التجربة المصرية مع الإخوان المسلمين، واستغلال الإخوان لحدث تاريخي وما نتج عن ذلك من حالة اختناق سياسي أثر على تمركز الإخوان في مصر والخليج، وتعريض

وحدة النسيج الاجتماعي للخطر، ومدى تأثير التجربة المصرية على أنظمة الحكم في منطقة الخليج العربي.

– دراسة (نزيه، إسلام ٢٠١٧م) التي تناولت الحراك السياسي العربي الذي بدأ منذ عام ٢٠١٠م والتعرف على التوصيف النظري في ظل أدبيات مفهوم الثورة، بالإضافة إلى دراسة تداعيات ذلك الحراك على البلاد العربية مستخدما المنهج الوصفي التحليلي.

ب– مما سبق يتضح أن الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت قضية الثورات عامة وثورات الربيع العربي خاصة جاءت من منظور مفهومها وأسبابها ونتائجها المجتمعية دون التطرق لتكتيكاتها وأسلوب عملها الذى مارسته بالدول العربية، وتحديدا المدلول الاجتماعي والسياسي للمشهد الذي تكرر في أكثر من دولة، والتي اجتاحتها ثورات الربيع العربي وهو مقتل الرئيس– باعتباره أكبر رمز فى الدولة– بشكل مهين وهو ما يتصدى له البحث الراهن.

ثامنا: منهج البحث:

أ– منهج تحليل المحتوى:

يعتمد البحث على منهج تحليل المحتوى من خلال التحليل السوسيولوجي لمشهد مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس اليمنى على عبدالله صالح بعد مقتلهما وإلقاء جثتهما على الأرض أمام المارة بعد التنكيل بهما، من خلال صورهما بعد مقتلهما فى إطار علم اجتماع الصور.

وفى سبيل التنظير لمنهج تحليل المحتوى فلا يوجد تاريخ دقيق لبدايات تحليل المحتوى ، وإنما تعود بداياته إلى **لازويل Lasswill** وزملائه في عام ١٩٣٠م عندما كانوا في مدرسة الصحافة في كولومبيا بأمريكا ، ثم تبعه الدراسة التي أجراها **سبيد Speed** لمقارنة التغير في طبيعة الحد من صحف نيويورك بعد محاولة جريدة نيويورك تايمز زيادة توزيعها بتخفيض الثمن وزيادة الحجم واتجاهها إلى الإثارة في تحرير الموضوعات الصحفية، وأصبحت الدراسات التي تطبق تحليل المحتوى من الدراسات المتميزة التي طبق فيها نموذج لتحليل المحتوى، ومن هذه الدراسات دراسة **ويلي Willey** للصحف الإقليمية التي استخدم فيها نفس الفئات ونفس المقاييس لدراسة تطور الصحف الإقليمية الأسبوعية التي كان يعتمد عليها وحدها خلال حرب الاستقلال الأمريكية.(المنوفى، كمال ٢٠٠٩م، ص.ص ٧١–٧٣) (سالم، نادية ١٩٨٣م، ص٤٥)

وفي عام ١٩٤٠م كان هناك استخدام منظم للمنهج في بحوث الصحافة بعد الدراسات التي قدمها كل من لازويل وليتس من خلال المعارف الخاصة بدراسة الدعاية في جامعة شيكاغو ، ثم توالت الدراسات المرتبطة بتحليل المحتوى كمنهج علمي حيث أجرى باركوس دراسة تحليلية كمية على ١٧١٩م بحثا ومرجعا في تحليل المحتوى بعد تصنيفها إلى فئات لأغراض التحليل ، وأصبحت تعقد المؤتمرات والندوات، ومن ذلك المؤتمر القومي الأمريكي الذي عُقد عام ١٩٦٧م لتحليل المحتوى وهو المؤتمر الأول الذي خصص لهذا الموضوع حيث نوقشت خلاله العديد من البحوث الخاصة بنظم تحليل المحتوى. (عبد الحميد، محمد ١٩٨٣م، ص٣٠) (عبد الباسط، محمد ١٩٨٠م، ص١٠)

أما في البلدان العربية فظهر في مجال الدراسات الاجتماعية أولا ثم تلاه المجال الإعلامي عندما أنشئت كلية الإعلام في مصر عام ١٩٧٠م حيث بدأت الدراسات والبحوث الإعلامية تطبق منهج تحليل المحتوى بأدواته وأساليبه وهكذا بدأت الرسائل الجامعية من ماجستير ودكتوراه تعتمد على منهج تحليل المحتوى في بحوثها وأطروحاتها في جامعات البلدان العربية.(حسين، سمير ١٩٨٣م، ص٢٠) (الهبائلي، حسين ١٩٨٩م، ص ٥٤)

واختلف علماء التربية والباحثين في منهجية البحث حول مفهوم تحليل، وسأصنف هذا الاختلاف إلى فئتين متغايرتين تماما من حيث تحديدهما لمفهوم تحليل المحتوى

(طعيمة، رشدى ١٩٨٩م، ١٥-١٧) (عبد الباقي، زيدان ١٩٧٤م، ٥٢-٥٥)

الفئة الأولى: ترى تحليل المحتوى أنه يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي وبعضهم يرى أنه يهدف إلى التصنيف الكمي لمضمون معين، بينما البعض الآخر يرى أنه تصنيف سمات الأدوات الفكرية في فئات.

الفئة الثانية: وهم الذين خلطوا بين مفهوم تحليل المحتوى وبين المفاهيم الأخرى كتحليل المضمون أو المنهج الوثائقي.

إن تحليل المحتوى لا يجري بغرض الحصر الكمي لوحدة التحليل فقط وإنما يتعداه لمحاولة تحقيق هدف معين،ويقتصر على وصف الظاهر وما قاله الإنسان أو كتبه صراحة فقط دون اللجوء إلى تأويله، وأنه لم يحدد أسلوب اتصال دون غيره ولكن يمكن للباحث أن يطبقه على أية مادة اتصال مكتوبة أو مصورة. (العساف، صالح١٩٨٩، ص٢٣٥)

وفى ضوء ما سبق فإن الباحث سوف يستخدم منهج" تحليل محتوى صورتي جثتي الرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس اليمنى على عبدالله صالح بعد مقتلهما وإلقاء جثتيهما على الأرض

أمام المارة بعد التنكيل بهما وإيضاح دلالتهما السوسيولوجية فى إطار علم اجتماع الصور، وقد رأى الباحث أنه أكثر ملاءمة لطبيعة موضوع البحث وكذلك لتحقيق أهداف البحث وما انبثق عنها من تساؤلات على النحو السالف إيضاحه.وهو ما يُثرى البحث لأنه سيمكننا من تحليل موضوع البحث وتحديد كافة أبعاده.

ب– المنهج المقارن:

من خلال مقارنة الدلالات السوسيولوجبة التي يتوصل إليها البحث من مشهد مقتل الرئيس معمر القذافي ومشهد مقتل الرئيس على عبدالله صالح لاستخلاص دلالات سوسيولوجية عامة باعتبار أنهما وحدة مقارنة.

تاسعا: مجالات البحث:

فى إطار أن البحث يهدف لمعرفة الدلالة السوسيولوجية لمشهد مقتل الرئيس الليبى معمر القذافى والرئيس اليمنى على عبدالله صالح من خلال تحليل صورهما بعد مقتلهما بشكل مهين فى إطار علم اجتماع الصور،فإن مجالات البحث تتحدد فى الآتى:

أ – **المجال الجغرافي:** يتحدد في المسرح الجغرافي لمشهدي مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي بمدينة سرت الليبية والرئيس اليمنى على عبدالله صالح بمدينة صنعاء اليمنية.

ب – المجال البشرى: يتحدد في:– شخص الرئيس معمر القذافي والعصابة المسلحة التي قامت بقتله بمدينة سرت الليبية .

– شخص الرئيس على عبدالله صالح والعصابة المسلحة التي قامت بقتله بمدينة صنعاء اليمنية.

ج – المجال الزمني: يتحدد في:– تاريخ مقتل الرئيس معمر القذافي الحاصل في ٢٠١١/١٠/٢٠م.

– تاريخ مقتل الرئيس اليمني على عبدالله صالح الحاصل في ٢٠١٧/١٢/٤م.

عاشرا: أدوات البحث:

تتحدد فى صورتي جثتي الرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس اليمنى على عبدالله صالح بعد مقتلهما وإلقاء جثتهما على الأرض أمام المارة بعد التنكيل بهما تجسيدا لمشهد مقتلهما وإيضاح المدلول السوسيولوجى لهما.

الحادي عشر: التوجه النظري للبحث:-

وفقا لاتجاه التفسير التكاملي للظاهرة الاجتماعية بانتقاء بعض المقولات والقضايا التي تصبح سياقا اجتماعيا أكثر كفاءة في تفسير ظاهرة البحث، فإن البحث يستند على مقولات نظريات الحرب بالوكالة والأنومى والتبعية:

أ- نظرية الحرب بالوكالة:

تتلخص مقولات الحرب بالوكالة بأنها حرب تنشأ عندما لا تتواجه القوى المتحاربة بشكل مباشر، بل تستخدم قوى أخرى للقتال بدلا عنها بشكل مباشر، التى قد تكون حكومات أخرى أو المرتزقة والأطراف العنيفة غير القانونية وأطراف أخرى يتم استخدامها، حيث تأمل القوى أن تتمكن هذه الأطراف من ضرب أطراف أخرى دون التورط فى حرب شاملة (الفتلاوي، أحمد ٢٠٢١م، ص.ص ١٢٦- ١٢٨).

حيث تنشأ الحرب بالوكالة من خلال تحالف أحد طرفي الحرب مع بعض القوى الإمبريالية ضد الطرف الآخر، حيث إن الحرب بالوكالة لا تعد حربًا مستقلة لكنها تابعة للحرب الفعلية القائمة بين كل من الأطراف، كما تعد الحرب بالوكالة فرع ثانوي من الحرب القائمة، وبشكل مفصل هي عبارة عن تمويل القوى الإمبريالية بالأموال والأسلحة في محاربة الطرف الآخر سواء كانت هناك مصالح مشتركة لتلك القوى أو بدون مصالح واضحة ومشتركة.وتعتمد حرب الوكالة في غالب الأمر على طرف ثالث يبتعد كل البعد عن الحرب الأصلية، غالبا ما يكون من الإرهابيين أو المتمردين الذين يتم تمويلهم بالأموال والأسلحة اللازمة من قبل القوى الإمبريالية التي تتولى ذلك الأمر في معظم الأحيان لتحقيق مصالحها الشخصية، حيث إن تلك القوة الإمبريالية تبحث في غالب الأمر على ما يجلب النفع لها ولشعبها حتى وإن كان ذلك عن طريق التعدي على بعض حقوق الدول الأخرى بحرب الوكالة، وتلعب الدول العظمى دور الممول الذي يعمل على توفير الأسلحة والأموال التي تساعد القائمين على حرب الوكالة، لكنها لا تشارك بشكل فعلي في تلك الحرب؛ وذلك حفاظا على أبناء شعوبها وكذا الاستعانة بمن لهم دراية كبيرة بتلك الدول التي تقام بها حروب الوكالة. (راجحي،خضير ٢٠١٤م، ص.ص ٨٢- ٨٦)

ومن أهم الأسباب التي تجعل الدول تتجه إلى ذلك النوع من الحروب هو خوف الدول على أبناء شعوبها من الموت؛ لذا يقومون بتمويل أطراف أخرى لتقوم بذلك بدلا عنهم، وكذلك لأن القوى المحلية أكثر دراية ومعرفة بمناطق الدولة؛ وذلك يجعل استخدامهم وتمويلهم لتلك الحروب

المقامة على أرضهم أفضل من تدخل الدول الأخرى خاصة وأن ذلك التدخل من قبل القوى الإمبريالية قد يجلب العديد من ردود الفعل السلبية من قبل منظمات الحقوق الدولية، التي قد تتدد بتلك الأفعال أو الحروب، وقد تكون للتشابه الأيديولوجى...إلخ.-Hughes, Geraint 2014,p.p 8-10)

وقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التى استخدمت هذا النموذج من الحرب بآليات النفوذ والمخابرات والإعلام. مستغلة دول لكى تحقق لها تلك الغاية ولعل أكثرها وضوحا بريطانيا التى لعبت دون أن تدري الدور الأصعب في إحلال الولايات المتحدة محل نفسها، أي أن بريطانيا أحلت أميركا محل بريطانيا بتمويل بريطاني وربما بجنود بريطانيين.والقارئ للوثائق والدراسات والمذكرات الآن يستطيع أن يرى أميركا بكل وضوح وهي تدفع بريطانيا (نظريا واستراتيجيا) إلى إطالة البقاء في منطقتي الجنوب العربي، والخليج العربي في حين كانت تُشجع إعلاميا ودعائيا على سياسات طاردة للنفوذ البريطاني.-*Heebøll-Holm, Thomas, 2013,p.8)*

وبالنظر إلى دول الشرق الأوسط نجد أن تلك الحروب ظاهرة جلية خاصة فى منطقة الدول العربية وأن ما حدث فى اليمن وليبيا وسوريا وحادثتى مقتل الرئيس معمر القذافى والرئيس على عبدالله صالح بذات الطريقة وتنظيم داعش هى أمثلة واضحة للحرب بالوكالة من القوى الإمبريالية.

ب– نظرية الأنومى:

يرى بعض الباحثين أن اللامعيارية تعنى انهيار المعايير، أو انعدام أو ضعف المعيار. والمعيار شرط ضروري لتنسيق قيم المجتمع، وبيان علاقتها ببعضها من حيث أهميتها الترتيبية.وقد يضعف المعيار أو يزول، فالتغير التكنولوجي السريع يضع ضغوطات على الثقافة لتطوير قيم جديدة، يستخدمها الأفراد في عملية التوافق مع منتجات التكنولوجيا التي سيستخدمونها، وكلما فاقت سرعة التغير التكنولوجي سرعة تطوير قيم ثقافية جديدة، كلما ظهرت حالة من حالات ضعف أو زوال المعيار. (اسكندر، نبيل، ١٩٨٨ م، ص. ص ٢٩٦ – ٢٩٨)

ويقارن البعض بين حالة فقدان المعايير وحالة التماسك الاجتماعي، حيث تعتبرها على طرفي نقيض، فالتماسك الاجتماعي يعد حالة من التكامل الأيديولوجي الجماعي، بينما حالة فقدان المعايير هي حالة من الخلط واللبس، وانعدام الأمن، وحينئذ تكون التصورات الجماعية في حالة انحلال وتدهور. (محمد، سامية، ١٩٩٠ م، ص ٥٣). واللامعيارية فوق ما تقدم مركب من

اختلال المشاعر، وتآكل القواعد الموجهة للسلوك في مواقف عديدة من حياة الإنسان. (http://www.alhnof.com 18/3/2014.) ولانتشار اللامعيارية في مجتمع من المجتمعات عدة مؤشرات تدل عليها، كما أنها تنتشر بدرجات أو معدلات مختلفة، تتدرج من بسيطة إلى عالية، فمثلاً يعد مستوى اللامعيارية عالياً في مجتمع إذا تفادى فيه أعضاء المجتمع التردد على أماكن عامة، لخوفهم من التعرض لهجمات من آخرين، مستخدمين العنف لفرض حالات من الإذعان والقهر والتبعية الإيديولوجية عليهم. كذلك يعد معدل اللامعيارية عالياً على مستوى النظام الاجتماعي، عندما يسود المجتمع نقص في الإجماع على المعايير، وعندما تسوده علاقات تقوم على الشك، وعدم تصديق الآخرين، وتدنى حالة الأمن والآمان، وإذا وصل معدل اللامعيارية إلى المستوى الذي لا يستطيع معه أفراد المجتمع أن يتفقوا بدرجة كافية في أن يكون سلوك الآخرين مطابقاً للمعايير المشروعة.فإن الإطار المرجعي للسلوك يصبح مختلاً وهذا يعنى أن أزمة اللامعيارية هي أزمة اجتماعية، وليست أزمة تخص جماعة محدودة من أعضاء المجتمع. ومع ذلك يرى الباحث أن التناقضات المعيارية التي صاحبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كشفت عن تصدعات قيمية داخل جماعات بعينها.

توظيفات اللامعيارية في العلوم الاجتماعية :

(١) – " دوركايم " واللامعيارية (الأنومى) :

استخدم " دوركايم " اللا معيارية أي الانهيار في المعايير النظامية لكي يفسر مصدر السلوك المنحرف عند الفرد، حيث إن ذلك الانهيار في المعايير النظامية الناجم عن التغير التكنولوجي السريع يحدث عندما تنتاب الفرد حالات من الاكتئاب المفاجئ للضغوط المفروضة على طموحات وأهداف من الصعب عليه تحقيقها، فهذا الاكتئاب المفاجئ يؤدى إلى وضع الفرد في حالة أدنى من حالته السابقة حيث لا يستطيع التكيف معها، ويعتقد دوركايم أن الجريمة تعد ظاهرة طبيعية مثل سائر الظواهر الاجتماعية؛ وذلك بسبب انتشارها وضرورتها وتمتعها بالاستمرار في المجتمع. ولقد حاول " دوركايم " تفسير الانحراف من خلال نظرته للعلاقة بين الفرد والمجتمع، فهو يرى أن تلك العلاقة يحكمها نوعان من الأسس، **النوع الأول** : التضامن الآلي، ويتمثل في التكاتف بين أفراد المجتمع، والتعاون يفرضهما (العقل الجمعي) بسبب التشابه والتماثل بين أعضاء ذلك المجتمع ووحدة مشاعر أفراده ومعتقداتهم وأفكارهم وعاداتهم وتقاليدهم، وهذا النوع يوجد في المجتمعات البدائية البسيطة، **والنوع الثاني** : التضامن العضوي، وفى هذا النوع يظهر التمايز بين أفراد المجتمع في مشاعرهم ومعتقداتهم وأفكارهم ولكل منهم حرية

التعبير، مما يُحدث نوعاً من الاختلاف في الوظائف والعلاقات بين أفرادها، وبالتالي تقل سيطرة العقل الجمعي، ويمكن ملاحظة هذا النوع من التضامن في المجتمعات المتطورة مادياً، ومن خلال النوع الثاني من التضامن يبرز في المجتمع نوع من الاختلال في المعايير الاجتماعية التي تساعد على التنبؤ بالسلوك غير المرغوب فيه من أفراده، حتى يصل الأمر إلى انهيار لتلك المعايير وظهور وضع اللا معيارية (الأنومى)، ونتيجة لذلك تنطلق شهوات الفرد المحررة من كل قيد فيرتكب أفعالاً تتعارض مع النظام العام للمجتمع. (بن ناصر، عبد الله، ٢٠١٢م، ص . ص ١٩٠ – ١٩٢)

ويرى " دوركايم " أن الجريمة ظاهرة اعتيادية في أي مجتمع، ويصعب القضاء عليها، فهي ظاهرة تتصل ببناء المجتمع؛ لذا فهي جزء من وظائفه، والجريمة ظاهرة ينتجها المجتمع نفسه بانتقاده لبعض قواعد السلوك الشاذة ويعدها جريمة، ومن ثم يعد من يسلك هذا المسلك مجرماً، وعندما يقوم أي مجتمع بالقضاء على ظاهرة الجريمة نهائياً فإن المعيار الذي يفصل بين العمل الممنوع والعمل المشروع ينعدم، أي أن الضبط الاجتماعي ينعدم، وهذا يستحيل تحقيقه إلا في مجتمع مثالي. (محمد، على، ٢٠١٢م، ص ٢٩)

ويلعب العقل الجمعي دوراً مهماً في صياغة قيم ومعتقدات وسلوكيات الأطفال، وبالقدر الذي يعزز فيه العقل الجمعي في مجتمع ما قيم السلام أو العنف، تتمثل هذه الاتجاهات في ممارسة أفراده. فعندما تلجأ الدولة أو الحزب أو القبيلة أو الأسر في حل المشكلات من خلال العنف بمختلف مظاهره (كالحروب والصراعات والثأر والاختطاف والنهب ..... وغيرها)، فإن الأطفال يتمثلون هذا السلوك عقلياً وعاطفياً ويواصلونه ويمارسونه جيلاً بعد جيل. والحقيقة أن أفكار " دوركايم " في تفسير ظاهرة الانتحار قد فتحت آفاقاً علمية جديدة لظهور فرع جديد من فروع علم الاجتماع لدراسة الانحراف والسلوك الانحرافي حيث تبنى أفكار " دوركايم " بعض علماء الاجتماع المعاصرين. (عبد العزيز، محمد، ٢٠١٣م، ص ٥٥.)

هذا ويعد "دوركايم" من أهم علماء الاجتماع الذين وظفوا هذا المفهوم وروجوا له في أدبيات العلوم الاجتماعية، حيث استخدمه في كتابه " تقسيم العمل في المجتمع " الذي صدر عام ١٨٩٣م، ليشير لحالة من ضعف المعايير بين أعضاء المجتمع، أو في جماعة معينة، وهى خاصية تتعلق بالبناء الاجتماعي أو الثقافي، ولا تعبر عن خاصية على مستوى الفرد، فاللا معيارية تعبر عن اختلال التركيب، الذي يؤدى إلى حالة من حالات غياب النظام أو القانون، وإلى افتقار مفهوم السلوك إلى المعيار أو القاعدة التي يرتكز إليها. ويبنى عليها قياس أو تمييز

السلوك السوي من السلوك غير السوى، وعندما تعم اللا معيارية مجتمعاً ما، فإن العلاقات والقيم الاجتماعية ينتابها الصراع والتناقض، وتصبح المتطلبات الاجتماعية التي يصادفها الفرد في حياته اليومية متناقضة، فاللا معيارية بهذا المعنى تخص البناء الاجتماعي، وتظهر من خلال العلاقات الاجتماعية التي تعوزها القيم الثقافية. (Emile, Durkhiem; 1986, pp. 60 – 66)

وانطلق "إميل دوركايم" من رفضه لتفسير الجريمة تفسيراً نفسياً أو بيولوجياً أو أي تفسير يبتعد عن الكل الاجتماعي، تجنباً منه الوقوع في التفسيرات الغرائزية، أو الركون إلى عوامل داخلية، وهو يؤكد أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية، ولكنها ليست سوية، فالمشكلة في نظره تكمن في ارتفاع معدلاتها في زمن ما وبمجتمع ما، هذا ويرى أن من بين المؤشرات الاجتماعية لظاهرة الجريمة هو وجودها في سائر المجتمعات الإنسانية، ومن خلال ذلك يبدو تغير ملحوظ في السؤال البحثي لديه ومؤداه : لماذا أجرم الأفراد في هذا المجتمع وذلك الزمن ولماذا زاد في هذا المجتمع وذلك الزمان ارتكاب الجريمة ؟(دوركايم، إميل، ١٩٨٨م، ص . ص ٨٠ – ٨٢).

وعلى الجانب الآخر ذهب " دوركايم " في دراسته لقضايا التوازن والتغير والتحول الاجتماعي إلى أن النسق في حالة حركة دائمة ويحاول أن يحقق التوازن بميكانيزمات عديدة، كما فسر " دوركايم " التحول الاجتماعي أيضاً في إطار تفسيره لأسباب ونتائج تقسيم العمل، وفى إطار ذلك يرى أن زيادة تقسيم العمل تؤدى إلى تحول المجتمع من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي. وقد عارض الفكر الاشتراكي في تحليله وفهمه للتغير والتحول الاجتماعي، حيث يرى أن التغير الاجتماعي لا ينتج عن الصراع الطبقي، ويرى أن التغير الاجتماعي يكون مقبولاً ومرضياً فقط حين يحقق مصالح المجتمع ككل، وليس مصلحة طبقة من الطبقات. وخلاصة القول أن " دوركايم " قد ركز على حالة التوازن الدائمة للنسق، والتي يصل إليها المجتمع بعد مروره بعمليات الصراع والتغير ويتكيف فيها مع كافة القوى الداخلية والخارجية التي تمارس تأثيرها عليه. (أحمد، إلهام، رسالة دكتوراه، ٢٠١٣م، ص ٢٢).

وانتهى "دوركايم" من دراساته عن التغير الاجتماعي بالمجتمعات الإنسانية للقول : بأن كثافة السكان في منطقة ما تؤدى بدورها إلى تنوع المهن وتعدد الأدوار، العامل الذي يفضى إلى تكوين تشكيلة مغايرة نوعياً للتركيبة الاجتماعية السابقة للمجتمع، وفى هذه الحالة من التغير، خاصة إن اتسم التغير بدرجة من السرعة، فإن المعايير الثقافية في المجتمع تضعف في قدرتها على ضبط سلوك الأفراد وتوجيههم حيال ما تنص عليه.(Emile, Durkheim; Op. cit, pp. 80 – 84)

أي أن "دوركايم" لاحظ أن المعايير الاجتماعية (الثقافية) تفقد ما لها من فعالية عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيراً سريعاً، مما يخلق حالة "الأنومى" التي يصاحبها ازدياد في حجم السلوك الانحرافى. (العباسي، حميدة، ٢٠٠٢م، ص . ص ١٠٢ – ١٠٥)

والملاحظ أن نظرية "دوركايم" هذه تقوم على فرضين أساسين هما :

- كلما زاد التماثل بين الأعضاء في الجماعة زاد تماسكهم معاً.
- وكلما قوى التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للسلوك المنحرف.

ولقد انتقد "دوركايم الفكر الجغرافي في تفسير الظاهرة الإجرامية، الذي مفاده أن الجريمة ضد الأشخاص تزيد في الصيف، وأن الجرائم ضد الأموال تزيد في الشتاء، بقوله : إن هذا الفكر ركز على متغيرات غير حقيقية في محاولته لتفسير الظاهرة الإجرامية، واستدل على ذلك بأن أدخل متغير النشاط الاجتماعي (Social activity) في دراسة مقارنة بين بعض المجتمعات، فالنشاط الاجتماعي في أي مجتمع يزيد في الصيف، ويقل في الشتاء، ومن هنا فإن المناخ حاراً كان أو بارداً لا يتحكم في معدلات الجريمة، وإنما في مدى نشاط ألأفراد وتفاعلهم، وهذا الأخير هو الذي يؤثر في حجم الجريمة بالمجتمع.

بعد ذلك قام "دوركايم" بإدخال متغيرات اجتماعية أخرى ليتحقق من مدى علاقتها بالجريمة منها (الدين، واللغة، والقومية)، فقبل الفرض الذي نص على وجود علاقة بين الدين المسيحي وظاهرة "الانتحار"، وبالتحديد المذهب البروتستانتي، وللتأكد من هذه العلاقة أخذ منطقتين من فرنسا، إحداها يعتنق أفرادها المذهب الكاثوليكي المحافظ، والثانية يعتنق أفرادها المذهب البروتستانتي المتحرر، فوجد من مقارنة معدلات انتشار الظاهرة أنها تنخفض في الأولى وترتفع في المنطقة الثانية، كذلك تحكم في متغير الموقع الجغرافي – الشمال والجنوب – والقومية – الجنسية – . (بشير، مازن، ٢٠١٠م، ص . ص ٧٥ – ٧٧[٦])

وانتهى في الختام، وبعد تحليله لمضمون الفكر البروتستانتي، والذي تبين له أن معتنقيه هم أكثر من غيرهم شعوراً بالفردية والاغتراب وأكثر طموحاً مادياً، وتزيد عندهم درجات التحرر من الضوابط الاجتماعية، وأن الجريمة وبالتحديد ظاهرة الانتحار ذات علاقة قوية بظاهرة الفردية التي تتأثر هي الأخرى بدرجة التماسك الاجتماعي التي تتحدد بمدى تغلغل التغير الاجتماعي في مكونات البنية الاجتماعية بالمجتمع. (أحمد، خالد، ٢٠٠٥م، ص. ص ٣٨ – ٤٢)

وبعد الانتهاء من تقديم تفسير اجتماعي لظاهرة الانتحار وارتفاع معدلاتها، سعى إلى تنميط هذا الفعل الإجرامي، وانتهى به الأمر لتقديم نموذج ثلاثي له، يتلخص في: (أحمد، عبد الله، ٢٠١٢ م، ص . ص ١٤ – ١٦)

- **الانتحار الأناني** : يشيع هذا النوع في المجتمعات إبان فقدانها التأثير على الأفراد جراء التغيرات السريعة التي تعترى مكونات أبنيتها الاجتماعية، ويؤدى هذا إلى فقدان الأفراد للسند العاطفي، الأمر الذي يضعف ارتباطهم بالجماعة، وهذا ما يدفعهم للانتحار لشعورهم بالعزلة أو الفردية.
- **الانتحار الإثارى** : وهذا النوع ينتج عن فرط ارتباط الأفراد بالجماعة، حتى أن الواحد منهم يعد مصلحة الجماعة هي مصلحته، أي لا يعد نفسه شخصية مستقلة عن الجماعة، ومن أمثال هذا النمط من الانتحار ما يقوم به أفراد القوات المسلحة من عمليات انتحارية في وجه العدو فداء للمجموعة المقاتلة.
- **الانتحار الأنومى:** فيكون نتيجة للتغير السريع في المعايير والقيم وقواعد السلوك الاجتماعي التي تحددها الجماعة سلفاً، مما يجعل الأفراد في حالة حيرة وتخبط، الأمر الذي يقودهم إلى الشعور بعدم التماسك نظراً لعدم حدوث تماثل بينهم، وبمجرد أن يتحرر الفرد من القيود والضوابط الاجتماعية التي توجه سلوكياته، يُصبح في حالة تخبط بين العديد من نماذج السلوك، وهذا ما قد لا يجعل للحياة معنىً، الأمر الذي يقوده للانتحار.

وبالرغم من أن "دوركايم" قد وظف فكرة "الأنومى" لتفسير ارتفاع معدلات الانتحار، إلا أن العلماء من بعده طوروها لاستخدامها في تفسير السلوكيات الانحرافية بوجه عام، ومن أمثال هؤلاء " ميرتون وكوهن وكلوارد وأوهلين ".وفى رأى الباحث أن اتصال جرائم الاعتداء على الممتلكات حديثا بالأنماط الجديدة للتفجيرات الانتحارية وهى الشائعة الآن في عدد من المجتمعات يمثل منحنى جديدا لإعادة صياغة السلوك الانتحاري الفردي والجماعي بالجريمة.

فقد جاء فكر "دوركايم" الاجتماعي المبالغ في دور المجتمع تالياً لما آلت إليه الثورة الفرنسية من نتائج تصدعت بسببها الكثير من النظم وتجاوز الحال ذلك إلى الصراع السياسي بين فرنسا وعدد من الدول الأوروبية. وقد انبثق رأى "دوركايم" عن نظرية اختلال المعايير من منطلق إصلاح الخلل الاجتماعي والسبيل إلى ذلك البحث عن مرجعيات تحقيق التماسك الاجتماعي. ولاشك أن الثورة الفرنسية حملت أفكارًا جديرة بالتقدير والاحترام على المستوى الإنساني والسياسي. ولكنها كانت مشفوعة أيضاً باضطرابات اجتماعية زادت بسببها معدلات الجريمة **ووجه الصلة بين طرح "دوركايم" عن نظرية "الأنومى" يتجلى في الثورة المصرية من خلال فقدان التوجيه والقيادة ووحدة الأهداف والرؤى حيال قضايا المجتمع المصري ومشكلاته، ويضاف إلى ذلك تشرزم الجماعات والقوى وخاصة جماعات المصلحة وأرباب الأيديولوجيات الخاصة. وتمثل ذلك بشكل محدد في بناء الأيديولوجيا لدى جماعة الإخوان المسلمين، تلك التي ضمت عناصر من الأفكار والمعتقدات والرؤى التي تجاوزت النطاق الوطني والإقليمي إلى الإطار المرجعي الدولي، وغابت بسبب ذلك محكات الحكم ومقاييس الانتماء والولاء للوطن ثم تحولت هذه الجماعة إلى**

العنف الشامل فتضاعفت أحداث الاعتداء على الأفراد والممتلكات . ويبررتها ذرائع وحجج زائفة تعتمد بالدرجة الأولى على الزغل والزيغ والضلال، وتلك عناصر تناهض النسق الأخلاقي الديني الصحيح في مصر.ويعتقد الباحث أن تطوير آراء إميل دوركايم–وهو عالم فذ–يفضى إلى تحول فكرى في صياغة جديدة لعلاقة ظاهرة الأنومى المتمثل في الزمر والعصابات الإجرامية التي تدمر الدول ووحدتها.

(٢) روبرت ميرتون R. Merton و(الأنومى):

أما " روبرت ميرتون " فقد حاول تفسير اختلاف معدلات الجريمة باختلاف الجماعات والقطاعات داخل المجتمع، وهذا التفسير جزء من نظرية عامة وضعها عن السلوك المنحرف بوجه عام وضمنها فى كتابه النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي. وتبعاً لهذه النظرية يفسر " ميرتون " ارتفاع معدلات الجريمة على أنه انعكاس للموقف الذي يمجد فيه المجتمع هدف النجاح الفردي مثل تجميع الثروة والممتلكات . ولكنه يوصد الباب أمام جزء من أفراد المجتمع نحو تحقيق هذا الهدف؛ ولهذا يخالف هذا الجزء من الأفراد معايير المجتمع. ويعبر " ميرتون " عن ذلك بقوله : حين يمجد جهاز القيم الثقافية أهداف النجاح بوجه عام، ويرفع هذه الأهداف فوق كل ما عداها لتصبح الغاية العظمى لغالبية المجتمع، ولكن البناء الاجتماعي يقيد أو يغلق تماماً إمكانية الوصول إلى هذه الأهداف لجزء غير صغير من أفراد المجتمع، فإن السلوك الانحرافى يظهر وينتشر على نطاق واسع، فالمجتمع الأمريكي به صراع بين القيم التي تمجد النجاح وتلك القيم التي تجعل من تحقيق النجاح شيئاً مستحيلاً بالنسبة للبعض، وينتج عن هذا الصراع معدلات إجرامية عالية.(Merton, R.; 1957, P. 23)

ويرى "ميرتون " أنه لا يمكن ببساطة تفسير انحراف فرد ما بسبب فقره، فمن المحتمل لفردين يعيشان في المستوى الاقتصادي المنخفض نفسه، أن يسلك أحدهما نمط الاستجابة التوافقية السوية، بينما يسلك الآخر نمط الاستجابة المنحرفة. (Ohlin and Cloward; 1960, P. 78)

ويهتم " ميرتون " بصفة أساسية بدراسة الاستجابة المنحرفة من خلال العلاقة بين الوسائل النظامية التي تنتمي للبناء الاجتماعي والأهداف التي تحتويها الثقافة باعتبارهما جزءين منفصلين، كلما تزايدت الهوة اتساعاً بين الأهداف والوسائل، كلما أدى ذلك إلى ظهور الاستجابة الجانحة بصورة كبيرة، وبذلك يحدد " ميرتون " بناءين متميزين هما : (محمود، فاطمة، ٢٠٠٤م، ص . ص ٢٦ – ٢٧)

١. البناء الثقافي: ويحوى مجموعة الأهداف التي يضعها المجتمع ويحث أفرادها على تحقيقها.
٢. البناء الاجتماعي : ويتضمن مجموعة المعايير والوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف، وطبقاً لذلك فإنه يمكن تحديد نمطين استقاطبين ينتجان في أولهما وجود اهتمام قوى ببعض الأهداف يصاحبه اهتمام أقل بوسائل تحقيق هذه الأهداف، مما يؤدى إلى وجود نمط من عدم التكامل الثقافي.

أي أن الانهيار في البناء الثقافي يحدث – بصفة خاصة – عندما يوجد انفصال في المعايير وبين قدرات الأفراد على التوافق معها.

فميرتون يركز على الطريقة التي يضع بها المجتمع قيوداً على الأهداف الثقافية، وأثر الاختلافات في تحقيق الأهداف من خلال الوسائل المشروعة وينتهي "ميرتون" إلى أن الانفصال بين القيم والمعايير يؤدى إلى عدد من الاستجابات المنحرفة. وحدد خمسة ردود أفعال للأفراد في نطاق الصراع بين الأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع، والوسائل التي يحددها البناء الاجتماعي وهى : الامتثال، والاختراع، والطقوسية، والانسحاب، والثورة.(Tierney , John;) 2012, P.P. 95 – 97

وقام "ميرتون" على الجانب الآخر بتطوير أفكار "دوركايم" عن اللا معيارية، ولكنه لم يقف عند المستوى الذي وقف عنده "دوركايم"، فلقد افترض منذ البداية أن ثقافة أي مجتمع تتألف من مجموعة أهداف ثقافية مشروعة وذات إجبار اجتماعي أو ضغط ثقافي، ومجموعة من السبل منها ما هو مشروع تبيحه الثقافة وتسمح للأفراد باتباعها في تحقيق الطموحات والأهداف، والمجموعة الثانية من السبل غير مشروعة وهى لا تبيحها ثقافة المجتمع ولا قوانينه، فالمجتمع يتألف من مجموعة من الأفراد المتباينين في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وإمكانياتهم، الأمر الذي يجعلهم متباينين في بلوغ السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم، وفى اعتقاد "ميرتون" Merton عندما يعجز الأفراد عن تحقيق أهدافهم بالسبل المشروعة، يظهر ما أطلق عليه "الانحراف الابتكارى"، الذي يُعبر عن ابتكار وتطوير سبل غير مشروعة من قبل الأفراد لتحقيق أهدافهم ذات الإلزام الثقافي.

وقد حدد خمسة ردود أفعال للأفراد إزاء الأهداف الثقافية والوسائل الفعالة لتحقيقها وهى : (Robert, Merton; 1957, pp. 131 – 135)

- **التوافقي أو الملتزم** : وهو الذي يقبل الأهداف الثقافية ويعد هذا النمط سوياً من وجهة نظر "ميرتون" ويمثله أكثر أفراد المجتمع. أو يضم الغالبية الكبرى من أفراد المجتمع.
- **المخترعون أو المبتكرون** : وهم الذين تكون لديهم الغاية تبرر الوسيلة، فهم يقبلون الأهداف ويرفضون الوسيلة.
- **الطقوسيون** : وهم يرفضون الأهداف، ويقبلون الوسائل.
- **الانسحابيون** : وهم يرفضون الوسائل والأهداف، وينسحبون من المجتمع، مثل مدمني المخدرات.
- **الثائرون والمتمردون** : وهم يرفضون الوسائل والأهداف، ويسعون لكي يستبدلونها بقيم أو وسائل وأهداف جديدة، وهم أقرب للثقافة المضادة للمجتمع، حيث يؤدى بالفرد إلى جرائم العنف خاصة الضرب والتكسير والحرق والإتلاف (Brown, Robert; 1973, pp. 56 – 58)

فالانحراف وفق نظرية "ميرتون" نوعين : أولهما معيب، وهو يمثل فعل فيه خرق للقواعد الأخلاقية، مما يدعو لتجريمه وتحديد عقاب لفاعله، أما النوع الثاني من الانحراف فهو غير المعيب، وهو الذي لا يمثل إلا خروجا على العادات والتقاليد الاجتماعية لا الأخلاقية والدينية، أي أنه سلوك لا يتنافى مع قواعد القانون الجنائي الأخلاقي، غير أنه غير عادى أو مألوف بين أفراد المجتمع، ومن هنا يفرق "ميرتون" بين نوعين من المنحرفين هما:

- **المنحرف المنشق:** هو الذي يجاهر بخروجه عن المعايير، ولا يعترف بسلطة وشرعية المعايير مثل المنشقين السياسيين، ويهدف لتحقيق المصلحة الخاصة وليست المصلحة العامة.
- **المنحرف الضال** : هو الذي يحاول كتمان خروجه عن المعايير، وهو يعترف بالشرعية، ويهدف إلى الإفلات من ضغوط أي قوى للضبط الاجتماعي لتحقيق أهدافه الخاصة.) K. Cochran, John; 2008, pp. 32 – 35)

ولقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها أن "ميرتون" قد أهمل دور عامل البناء الطبيعي لاسيما في المجتمع الذي قام بدراسته واستقراء نظريته في الانحراف من واقعه – المجتمع الأمريكي – جعل هذه النظرية ذات كفاءة تفسيرية أقل، فرغم طابعها الاجتماعي، إلا أنها تصور الأفراد "الأنوميين" مفصولين عن الواقع الاجتماعي، وكأنهم في صناديق، وليسوا في مجتمع فيه من التفاعل الاجتماعي ما قد يخفف تأثير هذه الظاهرة التي تعول عليها النظرية في

تفسير الجريمة. وتنتقد هذه النظرية في أنها لم تحدد بدقة الحالة الزمنية والمكانية، أو الأوضاع الاجتماعية التي تدعو إلى حالة "الأنومى" في المجتمع، فـ "دوركايم" مثلاً يرى أن للانحراف علاقة طردية بسرعة التغير الذي يحدث في المجتمع، أما "ميرتون" فهو يرى أن الانحراف مرتبط طردياً بدرجة التجاذب الحادث بين السبل والأهداف الثقافية في المجتمع، وفى الوقت ذاته يرى "ميرتون" أن حالة التجاذب هذه حالة دائمة في أي مجتمع من المجتمعات، هذا ناهيك عن أن هذه النظرية تحاول تعميم نتائج مستمدة من المجتمع الأمريكي ذا التركيبة الخاصة على سائر المجتمعات الإنسانية.

بيد أن الانتقادات الموجهة إلى ظاهرة "الأنومى" بوصفها إطاراً لتفسير أنواع معينة من السلوك الانحرافى على مستوى "الماكروسيولوجيا" (Macrosociologia) عند "روبرت كارل ميرتون" لا تحول دون إمكانية تطويرها لتحقق قدراً أكبر من الكفاءة التفسيرية. والأمر بالنسبة لوضع النظرية الراهن لدى "ميرتون" أنها تفسر عدداً من الأنماط الانحرافية الإجرامية مثل الاعتداء على الأموال والممتلكات وصور العصيان والتمرد وتبقى صيغ الحرابة بالمعنى الفني في التشريع الجنائي الإسلامي تعبيراً عن فئة المتمردين الرافضين لكل من الوسائل والغايات معاً. وهذا ما نجده حاضراً لدى عدد من جماعات الضغط والقوى السياسية المتصارعة منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وحتى الآن.

– لقد أضاف "ألبرت كوهين" تطويراً لنظرية اللامعيارية، فمن خلال اهتمامه بجنوح الأحداث، اقترح أن الحدث المنتمى إلى أية أقلية من الأقليات الأمريكية المكبوتة، إنما يصبو إلى تحقيق الغايات والأهداف التي تحددها هذه الثقافة السائدة في المجتمع، بيد أنه لا يستطيع تحقيق أي شيء منها بالوسائل التي تقدرها هذه الثقافة؛ وذلك لعدم حصوله على قسط كافٍ من التعليم، ومن الخبرات اللازمة، ومن التنشئة الاجتماعية، والتأهل داخل الأسرة، وفى المحيط الذي يشمل المنزل والبيئة السكنية، ليتمكن من التنافس مع الآخرين، الذين يملكون مقومات التنافس؛ ولذلك فإنه يرى أن الحل الوحيد لأبناء هذه الأقليات، كي تتغلب على مشكلاتها، وتحقق بعضاً من أهدافها، لا يتم إلا بتآزرها، حيث يمكن لها أن تتوافق، وأن تقف صفاً واحداً وتكون لنفسها بذلك ثقافة مستقلة عن الثقافة السائدة، وتصبح آلية ذات ثقافة فرعية متحدة الأهداف، بحيث تضمن لنفسها البقاء، والعيش في مستويات غير تلك التي أرادتها لها الأغلبية، وبذلك يمكنهم التكيف مع الثقافة السائدة بأية وسيلة، وتحقيق أهدافهم أو على الأقل بعضها (A.R., Cohen , 1955, pp. 42 – 45)

– وقد قدم "كلوارد" و"أوهلن" من زاوية أخرى نظريتهما عن "الأنومى" معتمدين على متغيري الطبقة الاجتماعية وبناء الفرصة في المجتمع الأمريكي، فهما يفترضان أن عملية اغتراب الأفراد عن المعايير وتبنيهم سلوكاً غير اجتماعي تتخذ الخطوات الآتية: R.A., Cohlin L.E., (Cloward; 1960, pp. 74 – 80)

- التحرر النسبي من الانتماء للتنظيمات الاجتماعية القائمة نظراً لفقدان الإيمان بشرعيتها.
- الاعتماد على غيرهم في معالجة مشاكلهم بدلاً من الاعتماد على أنفسهم.
- التزود بالوسائل اللازمة لارتكاب جريمة والتدرب عليها لتحريرهم من الخوف.
- اجتناب وقوع العقوبة عليهم، وهم بذلك يسعون للنجاح عند اتباع سبل غير مشروعة.

هذا ولقد أرجع العالمان هذه الحالة من الاغتراب عن المعايير الاجتماعية إلى حالات الفشل أو توقعه من قبل الأفراد في تحقيق أهدافهم، وهم غالباً ما يُحّملون التنظيم الاجتماعي مسئولية هذا الفشل إن فعلاً منوا به في مسيرتهم نحو تحقيق أهدافهم، وذلك لما يرونه في التنظيم من قصور وعدم توافر العدالة الاجتماعية به، مما يحملهم على تكوين اتجاهات سالبة من أهمها شعورهم بالحرمان النسبي.

مثل هذا قولهما:ى رأى العالمين يقود إلى ضعف شعور الانتماء والولاء والإيمان بشرعية التنظيم الاجتماعي والقواعد والقوانين والضوابط الاجتماعية، الأمر الذي يدفعهم إلى تبنى سلوك إجرامي لتحقيق غاياتهم. ويضيفان قولهما : " إن لجماعات الانحراف ثقافة خاصة بهم، ذات معايير وقيم تتمايز عن الثقافة العامة للمجتمع ". (Liqun, Cao; 2013, pp. 17 – 20)

والملاحظ من نظرية "الأنومى" أن الأهداف، وبخاصة المادية، تلعب دورا بارزاً في تفسير الجريمة، خاصة إذا أصيب البناء الاجتماعي بدرجات عميقة من التغير يمتد إلى وسائل الضبط الاجتماعي، وبخاصة المعايير الاجتماعية، كما أن الفشل في تحقيق هذه الطموحات بالسبل المشروعة، إما لعدم قدرتهم المادية والجسمية على ذلك التحقيق، أو لاستعجال الأفراد في تحقيق تلك الطموحات، يقودهم إلى تبنى درجة من الشعور بعدم الانتماء أو الاغتراب عن واقعهم، مما يحفزهم لتبنى القيم والأفكار التي تُحرِّض على التحرر من الضوابط الاجتماعية، بهدف تحقيق الطموحات، التي عادة ما تكون مشروعة، وهذا بدوره ما يحفزهم لارتكاب سلوك إجرامي. أي أن المنتمين لهذه النظرية يريدون القول: "بأن الأفراد يُجرِّمون عنوة أي جراء الصراع الحادث بين طموح الفرد وأهدافه الثقافية المشروعة وبين وسائل الضبط الاجتماعي "، فهم يحملون النظام

الاجتماعي مسؤولية ارتكاب الأفراد سلوكيات إجرامية. (عمر، مصطفى، ٢٠١١م، ص . ص ٢١٥ – ٢١٨)

وخلاصة الرأي أن المضمون الفكري لنظرية اللامعيارية يحمل رؤى تصلح لتفسير السلوك الإجرامي إبان الأزمات والاضطرابات الاجتماعية والسياسية باعتبار أن مقتل الرئيس الليبى معمر القذافى والرئيس اليمنى على عبدالله صالح كانت بمثابة جريمة قتل ذات أبعاد سياسية واجتماعيه فى إطار حالة عامة من اللامعيارية.

ج – نظرية التبعية:

تعد نظرية التبعية هي إحدى نظريات العلوم الاجتماعية، ومفادها أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي في دول الجنوب يعود سببه إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال الإمبريالية التي تسعى للتوسع والتطور من خلال استغلال ثروات ومقدرات دول الجنوب، حيث تسعى هذه النظرية لفهم عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاقتصادي وتحليل أسبابه.

وتعود نشأة النظرية إلى الستينات من القرن العشرين في أمريكا اللاتينية، وما لبثت أن انتشرت في الأوساط الأكاديمية بأمريكا الشمالية وأوروبا وأفريقيا، وتتلخص مقولات هذه النظرية في أن التخلف يحدث بدول الجنوب بسبب الظروف والوضع العالمي، حيث تطرح البلدان المتخلفة العمالة الرخيصة والمواد الخام في السوق العالمية، ثم تباع هذه الموارد إلى الدول المتقدمة اقتصادياً التي تحولها إلى سلع تامة الصنع ثم تقوم ببيعها للدول المتخلفة بأسعار باهظة وهو ما يؤدي إلى استنزاف رأس المال بتلك الدول المتخلفة، وأنه في سبيل استمرار ذلك الوضع فإن الدول المتقدمة الإمبريالية تتخذ كافة التدابير التي تضمن استمرار تلك العلاقة بينها وبين الدول المتخلفة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو العسكري إن تطلب الأمر ذلك **(عبدالله، مصطفى ٢٠٢١م، ص ص١٦–١٨).**

وتعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨م أسوأ أزمة مالية عالمية منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث جسدت تلك الأزمة دور النظام الرأسمالي العالمي الإمبريالي في تخلف الأطراف، حيث كان للانهيار المالي آثاره السلبية على البلدان النامية والاستجابة للأزمة كان دون الأخذ باحتياجات فقراء العالم، وهو ما يجسد العلاقة بين تلك الدول الرأسمالية الإمبريالية وبين الدول النامية في إطار الاستقلال.

وتختلف نظرية التبعية في تناولها للتطور السياسي عن كافة الأساليب الأدبية، حيث كانت اقتصاديات العالم الثالث أحادية الإنتاج، بينما كان اقتصاد البلدان المتقدمة متنوعًا ووفقاً لمقاييس اجتماعية واقتصادية، فدول العالم الثالث تتدرج في أسفل الترتيب حيث كان لديهم مستوى أقل في التعليم والصحة والقوة العسكرية ويهيمن عليها دول العالم الأول الإمبريالية وتتلخص بعض مقولات نظرية التبعية في الآتي:

(Farny, Elisabeth, 2016, pp.8-10) (Fleming, Esther, 2019, pp. 12-15) (Sonntag, H.R., 2022, p.6)

ترتبط الأحداث السياسية في دول العالم الثالث ارتباطاً مباشراً بالأحداث في دول العالم الأول، ومع ذلك فإن العلاقات بين دول العالم الأول والثالث غير متكافئة أبدا، حيث ترتكز القوة والتحكم من العالم الأول الإمبريالي إلى العالم الثالث، والأحداث السياسية والاقتصادية في العالم الأول لها تأثير كبير على السياسة والاقتصاد في بلدان العالم الثالث، ولكن بالمقابل الأحداث السياسية والاقتصادية في العالم الثالث عادة ما يكون لها تأثير قليل على العالم الأول.

يوجد في النظام السياسي والاقتصادي العالمي قدر هائل من التفاعل بين البلدان والشعوب الأساسية، وهناك تفاعل ضئيل للغاية بين دول الأطراف، مما يؤدي إلى وجود بلد منعزل وضعيف يتمتع بعلاقة غير متكافئة. والاقتصاد مرآة تعكس السياسة، والعلاقات الاقتصادية بين دول المركز ودول الأطراف لها أهمية خاصة، وتؤدي أنماط التداول الأساسية بين الأطراف إلى نمو مستمر للقوة السياسية والاقتصادية للمركز على حساب الأطراف، حيث تتسبب التجارة الاقتصادية في اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبدلاً من تضييق تلك الفجوة، تم استبدال المواد الخام الأقل سعراً بالسلع ذات أسعار عالية.

يُستنتج من النقطة السابقة أن التخلف ليس حالة طبيعية، بل هو نتيجة الحقيقة وهي أن الدول المتقدمة تعمل بنشاط على تخلف بلدان العالم الثالث نتيجة لأنظمة التفاعلات بينها. التخلف في بلدان العالم الثالث الضعيفة يرتبط مباشرة بـ"تنمية" البلدان القومية الإمبريالية من الناحية الصناعية.

وتحمل نظرية التبعية دروساً مهمة للفهم والتصدر للسلم الهرمي لأشكال الإنتاج والابتكار والتمويل التي تقيد سياسات البلدان النامية لمعالجة أزماتها بفعالية، وتحاول نظرية التبعية تفسير

حالة التخلف للعديد من الدول في العالم من خلال دراسة أنماط التفاعلات بين الدول، ومن خلال القول بأن عدم المساواة بين الدول هو جزء أساس من تلك التفاعلات.

تحمل نظرية التبعية النتائج المتوقعة لدول الأطراف من الناحية الاقتصادية، حيث إن نتيجة التنمية هي التخلف المستمر، ومن الناحية الاجتماعية النتيجة عدم المساواة والصراع، وسياسياً هي تعزيز وجود الأنظمة السياسية الموالية للدول الغربية الإمبريالية، وتعزيز التنامر بين الفئات والجماعات بالمجتمع.

وأضيف بأن ظاهرة البحث قد اقترنت بالقيم والمعايير التي تبرر العدوان وتسوغ الاعتداء بعد أن تم تغيير مسماها، وسواء كان مصدر هذه المعايير هو الاعتقاد الديني أو المذهب السياسي أو الأيديولوجيا أو غيرها فإن القيم والمعايير الداعمة لخلق وسلوك الاعتداء تبقى منسوبة في جانب مهم منها على الأقل إلى ثقافة الجماعة أو المجتمع التي عمل الغرب منذ سنوات على تشكيلها لتكون أحد مقومات إعادة إنتاج علاقة تبعية دول الشرق الأوسط للقوى الإمبريالية الغربية، وتلك نتيجة دفعت الباحث إلى الإثبات النظري هنا ويبقى التوظيف الميداني للنظرية مقترناً بموقعه من هذا البحث.

وأهم المقولات هي:

(١) قامت القوى الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بتكوين جماعات اجتماعية وسياسية بالمنطقة العربية لتنفيذ أجندتها الاستعمارية والاستغلالية للدول العربية لتقوم بمهام الحرب بالوكالة نيابة عنها،ووفرت لها الحماية السياسية والعسكرية والإعلامية للقيام بتلك المهام.

(٢)وصم العصابات الإجرامية على غير حقيقتهم بأنهم ثوار لإضفاء شرعية زائفة على سلوكهم الإجرامي في تجسيد لحالة الأنومى.

(٣)وصم حالات التعدي بالقول والفعل على رموز وقادة الدول العربية التي انتابتها ثورات الربيع العربي على غير حقيقتها بأنها حرية تعبير وحق مشروع في تجسيد لحالة الأنومى.

(٤)وصم حالة الفوضى العارمة التي انتابت الدول العربية على غير حقيقتها بأنها حالة ثورية في تجسيد آخر لحالة الأنومى.

(٥)أن ثورات الربيع العربي تجسيد لهجمة استعمارية جديدة للدول العربية لتفتيتها وإدخالها في آتون المعارك الداخلية لإضعافها والسيطرة على مقدراتها وثرواتها وإعادة إنتاج علاقة تبعيتها للدول الغربية الإمبريالية.

وهذه المقولات قد تم اشتقاقها من العديد من الاتجاهات والأدبيات النظرية سالفة الذكر، وبالتالي فإن الباحث ينطلق من الاتجاه النظري المتعدد أو المتكامل الذي يركز في تفسيره لظاهرة البحث.

الثاني عشر: وقد أوضحت الدراسة الميدانية ما يلي:-

١- التحليل السوسيولوجي لمشهد مقتل الرئيس الليبي معمر القذافى:-

- في بداية عام ٢٠١١م بدأت تظهر شخصيات ليبية مجهولة سياسيا مناهضة لنظام حكم الرئيس الليبي معمر القذافى، وتم دعم هذه الشخصيات من الدول الإمبريالية ماليا وأمنيا، وتم تقديم هذه الشخصيات إعلاميا من إعلام الدول الإمبريالية والإعلام الموالى لها في الشرق الأوسط – مثل قناة الجزيرة – باعتبار أنهم نشطاء سياسيون، دون تقديم معايير واضحة لماهية الناشط السياسي.
- وطالبوا الرئيس القذافي بما أسموه بالحريات العامة ليجدوا لهم مكانا على الأراضي الليبية، وهو ما رفضه الرئيس الليبي لأنه لم يعلم لهذه الشخصيات أية هوية وطنية سياسية وهو ما عبر عنه الرئيس الليبي في خطاباته السياسية وقتئذ واصفا إياهم بتعبير"من أنتم"، ثم ما لبثت هذه الشخصيات أن قادت معارك مسلحة مع الجيش الليبي بعد أن كونت جماعات مسلحة أطلقت على نفسها مسمى الجيش الوطني، تم دعمه عسكريا من حلف الناتو وفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وأعوانهم في الشرق الأوسط مثل قطر وتركيا.
- وبدأت معارك طاحنة مزقت جسد الدولة الليبية إلى قسمين شرقي وغربي، وبعد أن كادت القوات الموالية للرئيس الليبي أن تسحق هذه العصابات المسلحة، بدأت قوات طيران الدول الإمبريالية سالفة الذكر في التدخل في المعارك مع تقديم بيانات الأقمار الصناعية والاستخباراتية الخاصة بتلك الدول لتلك العصابات الإجرامية، فبدأت نتائج المعارك تكون في اتجاه العصابات المسلحة المدعومة من الغرب، وبدأت قوات الرئيس الليبي – الجيش الليبي – في التراجع والتشرذم.

- وبعد أن فرضت الدول الإمبريالية حصارا ماليا وعسكريا عنيفا على الرئيس الليبي بدأت قوات الجيش الليبي في التفكك والانهيار وملامح الهزيمة تظهر بوضوح، وبدأ الرئيس الليبي يتحرك منفردا مع بعض الشخصيات المقربة منه فقط، حتى لا ترصده الأقمار الصناعية للدول الإمبريالية، إلى أن استطاعت أجهزة استخبارات الدول الإمبريالية في رصد موقع الرئيس الليبي معمر القذافي بمدينة سرت ولم تتدخل للقضاء عليه بل قدمته لتلك العصابات الإجرامية لتتولى قتله لتشعل نار الثأر والفتنة والقتال بين القبائل والعشائر الليبية، لعلم تلك الدول الإمبريالية بطبيعة التركيبة الديموجرافية الليبية.
- وبتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠م توجهت تلك العصابات الإجرامية لموقع اختباء الرئيس الليبي معمر القذافي بمدينة سرت وقامت بقتله، بعد أن قامت بالتنكيل به قبل وبعد قتله بطريقة بربرية وغير أخلاقية ثم ألقوا بجثته على الأرض، وقاموا بتصوير كافة أحداث مقتل الرئيس معمر القذافي ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي لتصدير مشهد الفوضى وإهانة قادة الدول ورموز وحدتها وسيادتها الوطنية للداخل الليبي وكافة أرجاء الوطن العربي.

٢- التحليل السوسيولوجي لمشهد مقتل الرئيس اليمنى على عبدالله صالح:

- الرئيس على عبدالله صالح هو أول رئيس للجمهورية اليمنية بعد توحيد شطري اليمن الجنوبي والشمالي، وبالتالي فإن الرئيس على عبدالله صالح هو رمز لوحدة الأراضي اليمنية.
- وبدأ المشهد عندما نشبت مظاهرات باسم الشباب في اليمن في فبراير ٢٠١١م بإيعاز ممن يُعرفون بالنشطاء السياسيين واستمرت لمدة عام، إلى تنحى الرئيس على عبدالله صالح في عام ٢٠١٢م بعد عام من هذه المظاهرات وبعد عقد اتفاقية برعاية خليجية تم التصديق عليها في البرلمان لمنع الملاحقة الأمنية والسياسية للرئيس على عبدالله صالح.
- إلا أن الدول الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لم تترك الأمر هكذا:بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٤م صدرت عقوبات دولية بإيعاز من تلك الدول ضد اليمن بتجميد أرصدة وحظر توريد الأسلحة وحظر السفر للخارج، حتى تكون تلك الدول الإمبريالية المسيطرة على المال والسلاح الداخل للأراضي اليمنية وتوجهه للعصابات المسلحة الموالية لها وبالطريقة التي تضمن تأجيج الحرب الأهلية بين القبائل والعشائر اليمنية رأسيا وأفقيا من جانب، وتضمن بقاء الرئيس على عبدالله صالح داخل الأراضي اليمنية.
- وفى ٢٠١٧/١١/٢٨م قرر الرئيس على عبدالله صالح فض تحالفه مع الحوثيين بعد أن أدرك أنهم أداة في يد الدول الإمبريالية لتأجيج الصراع داخل الأراضي اليمنية والمنطقة العربية،

فقامت تلك العصابة المسلحة بدعم غربي بالتخلص من الرئيس على عبدالله صالح بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٤م بتفجير منزله ثم قتله بالرصاص وإلقاء جثته بشكل مهين في سيارة نصف نقل، وتم تصوير هذا المشهد ونشره على مواقع التواصل الاجتماعي لتصدير مشهد الفوضى وإهانة قادة الدول ورموز وحدتها وسيادتها الوطنية للداخل اليمنى وكافة أرجاء الوطن العربي.

الثالث عشر: نتائج البحث:

١- لقد تحققت مقولات نظريات الحرب بالوكالة والأنومى في المشهد السياسي الليبي في غضون عام ٢٠١١م وحتى الآن بظهور شخصيات مجهولة مجتمعيا وسياسيا تم وصفهم بالنشطاء السياسيين من الإعلام الغربي الإمبريالي والإعلام الموالى له في الشرق الأوسط بدون تقديم معايير واضحة لتعريف وماهية الناشط السياسي، حيث قاموا بتنفيذ مهام حرب بالوكالة للقوى الإمبريالية بتخريب ونهب وتمزيق الدولة.

٢- لقد تحققت مقولات نظرية الأنومى في المشهد السياسي الليبي بشأن ما يعرف بالحريات العامة التي طالب بها النشطاء السياسيون المزعومون من الدول الإمبريالية، حيث لم يتم تقديم معايير واضحة لتلك الحريات العامة.

٣- لقد تحققت مقولات نظرية التبعية من خلال قيام الدول الإمبريالية بفرض حالة التبعية لها ضد الدولة الليبية باستخدام القوة العسكرية بزعم دعم الحريات العامة للشعب الليبي ودعم النشطاء السياسيين المزعومين من قبلها، وفى حقيقة الأمر هو نهب منظم لثروات الدولة الليبية.

٤- استخدمت الدول الإمبريالية الآلية التقليدية لهدم الدولة الليبية وإعادة إنتاج تبعيتها لها وهى التركيبة الديمجرافية من خلال قتل الرئيس الليبي على يد أشخاص نسبتهم للداخل الليبي لتأجيج نار الفتنة والقتال والثأر بين القبائل والعشائر الليبية.

٥- لقد تحققت مقولات نظريات الحرب بالوكالة والأنومى في المشهد السياسي اليمنى في غضون عام ٢٠١١م حالة من الأنومى بظهور شخصيات مجهولة مجتمعيا وسياسيا تم وصفهم بالنشطاء السياسيين من الإعلام الغربي الإمبريالي والإعلام الموالى له في الشرق الأوسط بدون تقديم معايير واضحة لتعريف وماهية الناشط السياسي، حيث قاموا بتنفيذ مهام حرب بالوكالة للقوى الإمبريالية بتخريب وتمزيق الدولة.

٦- لقد تحققت مقولات نظرية الأنومى في المشهد السياسي اليمنى في غضون عام ٢٠١١م بشأن ما يعرف بالحريات العامة التي طالب بها النشطاء السياسيون والشباب المزعومون من الدول الإمبريالية ضد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح رمز وحدة الأراضى اليمنية باعتباره أول رئيس يمنى بعد وحدة شمال وجنوب اليمن، حيث لم يتم تقديم معايير واضحة لتلك الحريات العامة.

٧- لقد تحققت مقولات نظرية التبعية من خلال قيام الدول الإمبريالية بفرض حالة التبعية لها ضد الدولة اليمنية باستخدام الآلية التقليدية، وهى فرض العقوبات المالية والعسكرية بزعم فرض الاستقرار داخل الدولة اليمنية، في حين أنها كانت تهدف لتأجيج نار الفتنة والثأر بين القبائل والعشائر اليمنية،بعدأن قامت بضرب وحدة الأراضى اليمنية بمقتل الرئيس على عبدالله صالح رمز وحدة الأراضى اليمنية وأول رئيس لليمن بعد وحدة شمالها وجنوبها بشكل مهين.

٨- استخدمت الدول الإمبريالية السلاح التقليدي لهدم الدولة اليمنية وإعادة إنتاج تبعيتها لها وهى التركيبة الديمجرافية من خلال إدخال المال والسلاح بشكل غير قانوني للفئات التي تحقق أجندتها السياسية وتحجبها عن الفئات الأخرى، وبالشكل الذي يزيد حدة الصراع والقتال بين القبائل والعشائر اليمنية.

٩- ومن خلال مقارنة المشهدين سالفي الذكر يتضح أن تشابه المشهدين السياسيين قبل مقتل الرئيسين الليبي واليمنى من حيث سيادة حالة الأنومى بشأن تعريف وماهية النشطاء السياسيين والحريات العامة كان أمرًا مقصودًا فرضته الدول الإمبريالية.

١٠- ومن خلال مقارنة المشهدين سالفي الذكر يتضح تشابه المشهدين السياسيين الليبي واليمنى قبل مقتل الرئيسين الليبي واليمنى من حيث قيام الدول الإمبريالية باستخدام الوسائل التقليدية ضدهما لهدم الدولتين وإعادة إنتاج تبعيتهما لها، سواء باستخدام القوة العسكرية المباشرة ضد ليبيا أو باستخدام العقوبات العسكرية والمالية ضد اليمن.

١١- ومن خلال مقارنة المشهدين سالفى الذكر يتضح تشابه مقتل الرئيسين الليبي واليمنى من حيث قتلهما على يد عصابات مسلحة نسبتهم الدول الإمبريالية للداخل الليبي واليمنى لإشعال نار الثأر والفتنة والقتال بين العشائر والقبائل مستغلين التركيبة الديموجرافية بالدولتين، وهو ما يوضح أسلوب عمل تلك الثورات الذي تكرر في كل الدول العربية التي اجتاحتها تلك الثورات.

١٢- ومن خلال مقارنة المشهدين سالفي الذكر يتضح تشابه المشهد المجتمعي والسياسي بالدولتين بعد مقتل الرئيسين معمر القذافي وعلى عبدالله صالح، من حيث تقسيم الدولتين رأسيا وأفقيا بين عشائر وقبائل وجماعات مسلحة متناحرة وتدخل الدول الإمبريالية بزعم دعم الاستقرار!؟.

الرابع عشر: توصيات البحث:

١- قيام الدول العربية من خلال المتخصصين بتحديد تعريف وماهية الناشط السياسي، ونشرها كثقافة مجتمعية بين الشعوب العربية من خلال كافة الوسائل الإعلامية والمؤسسات التعليمية.

٢- قيام الدول العربية من خلال المتخصصين بتحديد التعريفات الخاصة بالحياة والمشاركة السياسية مثل الحريات العامة والمشاركة السياسية الإيجابية، ونشرها كثقافة مجتمعية بين الشعوب العربية من خلال كافة الوسائل الإعلامية والمؤسسات التعليمية.

٣- تكوين مجلس أمن عربي مهمته حفظ الأمن والاستقرار العربي ليكون بديلا لمجلس الأمن الدولي الذي هو في حقيقته مجلس لأمن الدول الإمبريالية فقط.

٤- تكوين قوات وقواعد عسكرية عربية مشتركة تغطى المجال الجغرافي للوطن العربي هدفها حفظ الأمن العربي والتصدي لأي هجمات عسكرية إمبريالية ضده.

٥- إعادة الثروات والاستثمارات العربية من الدول الإمبريالية وتوجيهها داخل الوطن العربي لتنميته وتطويره وحتى لا تتعرض تلك الثروات للتجميد والسرقة من الدول الإمبريالية.

٦- قيام الأنظمة الحاكمة بتفعيل المشاركة الشعبية الحقيقية بعيدا عن العرض الإعلامي في كافة الجوانب المجتمعية مثل المشاركة السياسية والقرارات الحكومية.

٧- قيام الأنظمة الحاكمة العربية بتجديد نفسها باستمرار بالكفاءات حتى لا يصيبها الجمود والوهن والشيخوخة.

٨- أن يكون معيار الكفاءة في كافة الأنظمة الحاكمة العربية هي المعرفة العلمية والخبرة الواقعية، دون أية معايير تتبناها الدول الإمبريالية لتخريب الدول العربية وتمارس ضغوطا عليها بشأنها.

٩- اتخاذ قرار بتدريس مادة مستقلة في كافة الجامعات والمعاهد العلمية بالدول العربية يكون مضمونها توعية الشباب بالمؤامرات التي تدبر من الدول الإمبريالية ضد الدول العربية وكيفية التصدي لها.

١٠- تفعيل دور كافة منظمات المجتمع المدني بالوطن العربي في توعية المواطنين البسطاء بالمؤامرات التي تدبر ضد الوطن العربي والشعوب العربية وكيفية التصدي لها وألا يقتصر دورها على المساعدات الإنسانية فقط.

الخامس عشر: خاتمة البحث:

يخلص الباحث لمجموعة من المقولات النظرية التي أدرجها تحت مسمى"نظرية الفوضى البناءة"، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

١- إن كل نظام سياسي يمر بثلاث مراحل أساسية، وهى:-البناء و-النضج و-الزوال، وتختلف طبيعة والفترة الزمنية التي تستغرقها كل مرحله باختلاف الطبيعة والثقافة والتركيبة الطبقية والظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل مجتمع من المجتمعات.

٢- وعند الانتقال من نظام سياسي لآخر لابد من حدوث حالة من الفوضى، والتي تسمى بالفوضى الخلاقة والتي يستتبعها حالة من الاستقرار التي يقوم عليها النظام السياسي الناشئ الجديد والمنتخب من الشعب.

٣- وأن حالة الفوضى التي تتبع انهيار الأنظمة السياسية لابد أن تتضمن شروطا معينة - لكي لا تتحول من فوضى خلاقة لفوضى هدامة للأمم والدول والمجتمعات - والتي تتمثل في :

أ-أن تكون غير ممتدة للأجهزة الرئيسة بالدولة والتي تحفظ تماسكها وهى"الجيش والشرطة والقضاء".

ب- أن يكون القائمين عليها أشخاص يثق المواطنون بهم ولا يبتغون فقط إلا التغيير لصالح الدولة والشعب.

ج– أن تكون بعيدة كل البعد عن أيدي الدول الخارجية وأعوانهم بالداخل–المعروفين بالطابور الخامس–حتى لا يتم توجيهها لصالح أي من الدول الخارجية والتي يمكن أن تكون مصالحها متعارضة مع حالة الاستقرار المنشودة بالمجتمع.

د– أن تكون مرحلة الفوضى مقيدة بأجندة تتضمن مراحل محددة الأهداف والفترات الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة حتى تكون ملزمة للجميع، وتضمن الانتقال السلمي والآمن من حالة الفوضى إلى حالة الاستقرار لبناء المجتمع والدولة.

مراجع البحث:

أ – المراجع العربية:

١. إبراهيم إسماعيل، (٢٠١٨م)، التحولات الاجتماعية ما بعد الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب من منظور علم الاجتماع السياسي، لبنان، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد ع١٤، يناير ٢٠١٨م.

٢. إبراهيم العنانى، (٢٠٠٥م). القانون الدولي العام.القاهرة، دار النهضة العربية.

٣. أحمد أبوالوفا، (١٩٩٨م). الوسيط في القانون العام. القاهرة، دار النهضة العربية.

٤. أحمد، خالد (٢٠٠٥م). " مجلة العلوم الاجتماعية ". الكويت، مجلة النشر العلمي، العدد ٤، المجلد ٣٣.

٥. أحمد الفتلاوي، (٢٠٢١م)، تحديات العدالة الجنائية الدولية :الحرب بالوكالة نموذجا، كلية القانون، العراق، جامعة الكوفة.

٦. أحمد، عبد الله (٢٠١٢م). " في اجتماعيات الجريمة والانحراف ". دولة ليبيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قار يونس.

٧. إسلام نزيه، (٢٠١٧م)، تداعيات الحراك العربي ي ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، المجلة العلمية عدد ٢٠١٧/٧/١٩.

٨. إلهام أحمد، (٢٠١٣م). " التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بجرائم الأحداث ". جامعة المنوفية، كلية الآداب (قسم الاجتماع)، رسالة دكتوراه.

٩. إميل دوركايم، (١٩٨٨م). "قواعد المنهج في علم الاجتماع: ترجمة (محمد قاسم، السيد محمد بدوى) ". الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية .

١٠. بشير، مازن (٢٠١٠م). "اللامعيارية والفساد الإداري (دراسة ميدانية في المؤسسات الإصلاحية ببغداد) ". العراق، بغداد، جامعة بغداد.

١١. ثائر مطلق، (٢٠١٦م)، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي، الأردن، الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد أغسطس ٢٠١٦م.

١٢. جبران صالح، (٢٠١٧م). واقع البلاد العربية ومستقبلها بعد ثورات الربيع العربي. ليبيا، مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية، العدد ٢٩، السنة ١٤، عدد أكتوبر.

١٣. حامد سلطان وآخرون (١٩٨٧م). القانون الدولي العام.القاهرة، دار النهضة العربية.

١٤. حسين حنفي، (٢٠٠٦م). حصانات الحكام ومخالفاتهم عن جرائم الحرب والعدوان والإبادة والجرائم ضد الإنسانية.القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى.

١٥. حميدة العباسي، (٢٠٠٢م). " جرائم المرأة ". ليبيا، جامعة الفاتح، رسالة ماجستير غير منشورة.

١٦. خالد ذكى، (٢٠١٥م). الصحافة والتمهيد للثورات. القاهرة، دار العربي، الطبعة الأولى.

١٧. خالد عليوى، (٢٠١٣م). الربيع العربي:ثورات لم تكتمل.العراق، جامعة كربلاء، كلية القانون، وحدة أبحاث القانون.

١٨. خضير راجحي، (٢٠١٤م)، التدخل بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية،العرق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

١٩. خلاصي خليدة، (٢٠١٤م). الربيع العربي بين الثورة والفوضى.مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٢١، مارس ٢٠١٤م.

٢٠. دينا شحاته، (٢٠١١م)، محركات التغيير في العالم العربي، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١م.

٢١. رمضان قرني، (٢٠١٢م)، ثورة ٢٥ يناير في الإعلام الدولي، القاهرة، دراسة مودعة بالهيئة العامة للاستعلامات.

٢٢. سامية محمد، (١٩٩٠م). " القانون والضوابط الاجتماعية: مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع ". الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٢٣. سعيد أبو الفتوح، (٢٠٠١م)، أصول الفقه، الإسكندرية، دار الكتاب الجامعي.

٢٤. سلمان بونعمان، (٢٠١٢م). المغرب، مركز نماء للبحوث والدراسات، سلسلة دراسات فكرية"١".

٢٥. سمية قادرى، (٢٠١١م). سوسيولوجيا الثورة، ورقة بحثية بتاريخ: ٢٠١١/٤/١٠م، "http://bohothe.blogspot.com".

٢٦. سمير مطلق، (٢٠١٦م)، الآثار السياسية والاجتماعية الناجمة عن ثورات الربيع العربي "دراسة مقارنة"، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الآداب.

٢٧. صلاح الدين محمد، (٢٠١٧م). السياسة الإسلامية والإسلام السياسي. الأردن، عمان، دار الخليج، الطبعة الأولى.

٢٨. عبد الله بن ناصر، (٢٠١٢م). " الترويح وانحراف الأحداث (دراسة ميدانية مقارنة بين الأحداث المنحرفين والأحداث الأسوياء)". الإمارات، مركز بحوث شرطة الشارقة، مجلة الفكر الشرطي، مجلد ٢١٤، عدد ٣ .

٢٩. عبد المنعم أحمد، (٢٠٠١م). البيعة في الفقه الإسلامي وامتياز الحكم في الأنظمة السياسية المعاصرة.جامعة المنوفية كلية الحقوق، رسالة دكتوراه.

٣٠. عصام عبد الشافي، (٢٠١٣م)، الثورات العربية.. الأسباب والمسارات والمآلات، المملكة العربية السعودية، الرياض، مجلة البيان، العدد ٩.

٣١. فاطمة محمود، (٢٠٠٤م). " انحراف الأحداث فمنشورة، ق العشوائية (دراسة لأنماط التنشئة بحي منشأة ناصر) ". رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس.

٣٢. مازن محمود، (٢٠١٥م)، تداعيات الثورة المصرية واستحالة الأخونة في دول الخليج، الإمارات العربية المتحدة، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، عدد يناير ٢٠١٥.

٣٣. محمد عبد العزيز، (٢٠١٣م). " عنف الأطفال (الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العنف لدى الأطفال في المجتمع اليمنى) دراسة ميدانية للأطفال الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي بمدينتي صنعاء وعدن ". المجلس العربي للطفولة والتنمية.

٣٤. محمد عبد الكريم، (٢٠١٥م)، ديناميكيات المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة في الأردن، الأردن، جامعة مؤتة، العدد مج ٣١. ع I.

٣٥. محمد ناصر، (٢٠٢١م)، المسئولية السياسية لرئيس الدولة في الأنظمة السياسية المقارنة" فرنسا – جمهورية مصر العربية – دولة الكويت"، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق.

٣٦. محمد، على (٢٠١٢م). " الأحداث المنحرفين (دراسة مقارنة) ".لبنان، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط٢.

٣٧. مصطفى عبد الله، (٢٠٢١م)، نظريات المؤامرة في إطار علم السياسة ليبيا، جامعة طرابلس، المجلة العلمية المجلد ٥، العدد ١، يونيو ٢٠٢١.

٣٨. مصطفى عمر (٢٠١١م). " قراءات في الانحراف الاجتماعي ". لبنان، بيروت، معهد الإنماء العربي.

٣٩. نبيل اسكندر، (١٩٨٨م). الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر . الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٤٠. نظام بركات، (٢٠١٣م) .التحولات والتغيرات في الوطن العربي"الفرص والتحديات قي ظل الربيع العربي".الأردن، عمان، أعمال المؤتمر الدولي الأول للجمعية الأردنية للعلوم السياسية بتاريخ ١٠– ٢٠١٣/٦/١١م.

ب – المراجع الأجنبية:–

41. Brown, Robert (1973); " Rules and laws in sociology "; international library of sociology, Great Britain, London.

42. Brighton: Sussex Academic Press, 12-13 ISBN 978-1845196271.

43. Cao, Liqun (2013); " Is American society more anomic ? "; International Journal of comparative and Applied criminal justice.

44. Chu Amy Shu Chung, (2005). Values media uses and Political Participation: Ph.D., The University of Alabama, U.S.

45. Cloward, R.A., Cohlin L.E (1960); " Delinquency and opportunity : A theory of Delinquent gangs "; The free press, N.Y., U.S..

46. Coady, David, (2006). Conspiracy Theories: The philosophical Debate, Burlington, VT: Ashgate publishing Company.

47. Cohen, A.R. (1955), " Delinquent Boys : the culture of the gang "; N.Y., U.S..

48. Cozby, Paul C. (2003). Methods in Behavioral Researc., Boston: McGraw Hill, 2003.

49. Douglas, Karen M. et al. "The Psychology of Conspiracy Theories" Current Directions in Psychological Science (Dedember 7, 2017).

50. Emile, Durkhiem; (1986). " The division of Labor in society's translated by George simson "; The free press, N.Y., usa.

51. Farny, Elisabeth, (2016). "Dependency Theory: A useful Tool for Analyzing Global Inequalities Today?", e-ir-info, Edited 23/11/2016.

52. Fleming, Esther, (2019). "What are the positives of dependency theory?", Sidmartinbio.org.Edited 1/1/2019.

53. http://www.alhnof.com18/3/2014

54. Hughes, Geraint, (2014). My Enemy: Proxy Warfare in International Politics.

55. Heebøll-Holm, Thomas (2011). Ports, Piracy and Maritime War: Piracy in the English Channel and the Atlantic, c. 1280-c. 1330. Leiden: Brill. ISBN 978-9004235700.

56. Human rights councils, (2013). A study on the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic. U.S.

57. K. Cochran, John (2008); " The effects of the Economy on the rate of crime "; Western criminology review, u.s..

58. Merton, R. (1957); " Social Theory and Social Structure "; The free Press, New York.

59. Merton, Robert (1957); " Social theory and social structure "; The free press, N.Y..

60. Ohlin and Cloward (1960); " Delinquency & Opportunity "; Free Press, New York.

61. Sountag, H.R., (2022). "Dependency Theory", Science direct. Com, Edited 29/1/2022.

62. Tierney, John (2012); " Criminology "; Prentice hall, England.-